المملكة المغربية

البرلمان
مجلس المستشارين

دليل البرلماني
في تحقيق
أهداف التنمية المستدامة

الطبعة الأولى
يونيو 2017

-منشورات مجلس المستشارين-

الإيداع القانوني: 2017MO4086

ردمـك: 978-9954-622-13-1

جميع حقوق الطبع محفوظة لمجلس المستشارين
ولا يسمح بإعادة النشر ولو كانت جزئية

الإخراج الفني والطباعة

دار أبي رقراق للطباعة والنشر

10 شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط

الهاتف: 83 75 20 37 05 / الفاكس: 89 75 20 37 05

E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

تم إعداد هذا الدليل استنادا إلى مسودة دليل برلماني أعدها لفائدة برلمانات آسيا خبراء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الاسلامي للتنمية، وقام بتكييف المسودة مع السياق المغربي فريق مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع لمجلس المستشارين.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

"إن تحقيق التنمية لا يتم بقرارات بيروقراطية، أو من خلال تقارير تقنية جاهزة تنقصها المصداقية. إن الأمر يتطلب المعرفة العميقة بواقع الشعوب وخصوصياتها، والتحليل الموضوعي للظروف التي تعيشها، والعمل الميداني الجدي الذي يستجيب لتطلعاتها وانشغالاتها الحقيقية".

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة
الملك محمد السادس إلى الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك 30 شتنبر 2015

كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين

تعكس البرلمانات احتياجات الشعوب وتطلعاتها، وتوفر الإطار المطلوب للتنفيذ القانوني للسياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية، ولأجل ذلك كرس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/ 70 المتضمن لخطة التنمية المستدامة المعنونة "تحويل عالمنا" الدور الأفقي للبرلمان في تحقيق التنمية المستدامة.

ولقد ورد في الفقرة 45 من هذا القرار أنه "**نعترف أيضا بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتنا**".

من جهتها أوردت الفقرة 52 من قرار الجمعية العامة **البرلمان** كمكون قائم الذات في إعمال وتتبع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة، حيث ورد في الفقرة المذكورة أنه "إذا كانت العبارة الشهيرة "نحن الشعوب" هي فاتحة الميثاق، فإننا "نحن الشعوب" نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو عام 2030. وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات **والبرلمانات** ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، والسلطات المحلية، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل مع هذه الخطة ملايين الناس الذين

سيجعلون منها خطة لهم. فهي خطة الناس وضعت على أيدي الناس لصالح الناس، وهذا في اعتقادنا ما سيكفل لها النجاح. "

وجدير بالذكر أن مجلس المستشارين، بتعدد مكوناته الترابية والنقابية والمهنية، يتميزبموقع يمكنه من تحمل خاص، في حدود أدواره الدستورية، لقضايا أساسية في مسار أجرأة خطة التنمية المستدامة على المستوى الوطني كالتقائية السياسات الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة أو ضمان الطابع الأفقي لقضايا النوع والمساواة سواء على مستوى السياسات العمومية الوطنية أو على مستوى السياسات العمومية الترابية، وكذا الاستخدام المتكامل لآليات الدعم العمومي المبنية على الاستهداف الاجتماعي والترابي للأسر، ولآليات جبائية ملائمة لتصحيح اختلالات تتعلق بصعوبات هيكلية للولوج إلى بعض الحقوق الاجتماعية أو من أجل الحد من العوامل البنيوية المؤدية إلى التفاوتات الاجتماعية. ويعتبر إيجاد أجوبة على هذه القضايا من خلال السياسات العمومية أمرا حيويا لأجرأة بعض أهداف الخطة.

إن أي مسار لأجرأة خطة التنمية المستدامة 2030 على المستوى الوطني ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مكاسب وتحديات السياسات العمومية الاجتماعية ببلادنا. ولقد حدا تشخيص هذه الفرص والتحديات بمجلس المستشارين إلى أن يؤمن آليات التحمل الأفقي لأدوار التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية ذات الصلة بأهداف خطة التنمية المستدامة في إطار إعمال ورقة الطريق الإستراتيجية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، حيث اتخذ المجلس بهذا الخصوص مجموعة من التدابير التي همت على الخصوص:

- وضع إطار لتقييم أولي لأثر مشاريع القوانين التنظيمية والعادية ذات الأولوية من منظور المساواة بين الرجال والنساء والأثر على الجماعات الترابية؛
- وضع إطار منهجي ومؤسساتي لتقييم السياسات العمومية الأفقية والقطاعية والترابية مع استكمال مسلسل إبرام مذكرات تفاهم مع المؤسسات الدستورية الاستشارية قصد تقديم الرأي والمشورة إلى مجلس المستشارين بهذا

الخصوص. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإطار يستحضر خطة العمل المنجزة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي؛

- طبقا لنفس المنطق شكلت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عنصرا من العناصر المرجعية في وثيقة معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، التي شكلت بدورها إحدى مخرجات الندوة الدولية حول الموضوع التي نظمها مجلس المستشارين يومي 19 و20 فبراير 2016، كما أن صياغة التحديات الواردة في الوثيقة المرجعية للنموذج ارتكزت على جميع أهداف التنمية المستدامة؛

- كما تم تكليف مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بالانكباب على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ضمن برنامج عمله برسم السنتين التشريعيتين 2016 – 2017 و2017 – 2018.

ومن هذا المنطلق، جاء تنظيم الندوة البرلمانية حول "أهداف التنمية المستدامة: أية أدوار للبرلمان" يوم 19 يناير 2017 من أجل استشراف مسالك تفكير وتقديم عناصر إجابة عن جملة من الإشكاليات والأسئلة، التي نعتبرها ضرورية لتملك أهداف التنمية المستدامة واستشراف الآليات والميكانيزمات الكفيلة بتمكين البرلمان من النهوض بالرؤية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة، ومن بينها الأسئلة التي تتعلق ب:

- الآليات البرلمانية اللازمة من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها حديثا، بما في ذلك الهدف 16 الذي يتطرق إلى الحكامة ومكافحة الفساد وسيادة القانون؛

- والتدابير الكفيلة بضمان مشاركة البرلمان في تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

- ودورالبرلمان في دعم أنشطة التوعية حول جدول أعمال 2030 على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي....

طبقا لذلك، تم إعداد هذا الدليل، من أجل أن يقدم أجوبة على عدد كبير من الأسئلة ذات الصلة بموضوع دور البرلمان في أجرأة أهداف التنمية المستدامة، ومن أجل أن يكون مفتاحا بيد السيدات والسادة المستشارين لفتح جميع الأبواب التي من شأنها أن تمكننا كمؤسسة تشريعية من المشاركة بشكل فعال في تحقيق الأهداف المذكورة.

عبد الحكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

الملخص التنفيذي

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يبلغ عددها 193 دولة، أهداف التنمية المستدامة في 25 شتنبر 2015، مستبدلة بها الأهداف الإنمائية للألفية التي انتهت بحلول سنة 2015 بعد أن صادقت عليها الدول الأعضاء عام 2000. ومن شأن أهداف التنمية المستدامة أن تكون ركيزة على المدى البعيد لإرساء وسائل أكثر استدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان. وتدخل هذه الأهداف حيز التنفيذ اعتبارا من 1 يناير 2016 ومن المتوقع أن تتحقق بحلول عام 2030.

أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛

الهدف 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

الهدف 3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛

الهدف 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛

الهدف 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

الهدف 6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛

الهدف 7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

الهدف 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛

الهدف 9. إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛

الهدف 10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

الهدف 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

الهدف 12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛

الهدف 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛*

الهدف 14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

الهدف 15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛

الهدف 16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

الهدف 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

* مع الاعتراف بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الركيزة الأساسية الدولية والمرجع المشترك بين الحكومات بخصوص التفاوض حول الاستجابة الدولية لتغير المناخ.

ولقد تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة من قبل الدول الأعضاء التي كانت ممثلة أثناء المفاوضات حول إقرار الأهداف من طرف السلطة التنفيذية لكل بلد، ومن المتوقع أن يلعب البرلمان دورا هاما ومحوريا إذا قرر بلد ما تحقيق هذه الأهداف، وهذا راجع إلى كون القوانين التي يجب اعتمادها أوتعديلها بغية خلق إطار قانوني لأهداف التنمية المستدامة تحتاج إلى عملية تمحيص ومصادقة من لدن البرلمان، إضافة إلى أن ميزانية الدولة السنوية التي تمول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يتم إقرارها من البرلمان. كما أن البرلمان يتولى مهمة مراقبة الحكومة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الحكومة، وضمان أنها تتناسب مع السياقات المحلية والوطنية.

ويتمثل الهدف من صياغة هذا الدليل في تسليط الضوء على ثلاثة محاور منهجية وهي:

- إطلاع البرلمانيين على أهداف التنمية المستدامة؛
- تقديم أمثلة حول الكيفية التي يتسنى بها للبرلمانات بشكل عام والبرلمانيين بشكل خاص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- تمكين البرلمانيات والبرلمانيين من آليات تسمح لهم بتقييم قدرتهم الحالية على الانخراط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويبدأ الدليل بإعطاء لمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة وإبراز صلتها بالبرلمانيين، حيث يفسر حجم ارتباط أغلب القضايا الداخلة في اختصاصات البرلمان بأهداف التنمية المستدامة، ومن تم التأكيد على أن الانخراط في تحقيق هذه الأهداف هو جزء لا يتجزأ من العمل اليومي للبرلمان بكافة مكوناته.

واستنادا إلى استعراض المهام الدستورية الأساسية المنوطة بالبرلمان، والمتمثلة في التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والديبلوماسية البرلمانية، سيناقش الدليل

بتفصيل الأساليب والأدوات المحددة التي يتم استخدامها من قبل البرلمانيين في مختلف بقاع العالم بغية تقديم النتائج المتوخاة للمواطنين الذين يمثلونهم وكذا دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. مع تسليط الضوء بشكل خاص على المقاربات المبتكرة لهذه الوظائف الرئيسية وكذا الأساليب الجديدة المتداولة من قبل بعض البرلمانات.

وفي الأخير، سيعالج الدليل كيفية انخراط البرلمان والبرلمانيين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع، وسيولي اهتماما خاصا بالعمل مع مؤسسات أخرى مثل المجلس الأعلى للحسابات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

ولأن البرلمان مؤسسة دستورية، فإن هذا الدليل يسعى أيضا إلى توضيح كيفية إشراك مختلف الفاعلين كالإدارة البرلمانية، والأحزاب السياسية، والنقابات، والمنظمات المهنية، والجمعيات، والجماعات الترابية لتحقيق أفضل لأهداف التنمية المستدامة.

إن البرلمانيين مؤهلون لفهم السياق السياسي الذي يعملون في خضمه بشكل أفضل، وهم القادرون على تحديد الخطوات التي ينبغي أن يقوم بها البرلمان لكي يلعب دورا فعالا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق يعتبر هذا الدليل أرضية لتدشين النقاش بين الفاعلين الرئيسيين داخل وخارج البرلمان بشأن أفضل طريقة تمكن المؤسسة البرلمانية من القيام بمهامها على أكمل وجه، وذلك من خلال مشاركة الممارسات الفضلى التي تتبناها البرلمانات الأخرى، وكذا إبراز المعايير الدولية للعمل البرلماني ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسيتضمن كل جزء من الدليل دراسة حالات تبرز أمثلة عن مدى التزام بعض البرلمانات والبرلمانيين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر ممارسة دورهم التشريعي، بما فيه مناقشة قوانين المالية وكذا دورهم الرقابي لأعمال الحكومة وتقييم السياسات

العمومية، حيث ستسلط هذه الأمثلة الحية الضوء على أفضل الممارسات، وعند الاقتضاء، على المناهج المبتكرة التي قد تكون حديثة التطبيق لكن من شأنها أن "تغير قواعد اللعبة" فيما يتعلق بدور البرلمانات في تعزيز المساءلة وتحقيق التنمية المستدامة، كما ستركز الأمثلة المطروحة، كلما أمكن ذلك، على الأهداف الإنمائية للألفية (لكونها تجربة سابقة ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة) والرقابة المالية وكذا أمثلة عن المشاركة البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

I. مدخل إلى أهداف التنمية المستدامة

أ. البرلمانات والتنمية المستدامة

طبقا للفصل 60 من الدستور يستمد أعضاء البرلمان نيابتهم من الأمة، ومن تم يلعبون دورا حاسما في الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام بناء على اهتمامات مختلف فئات المجتمع، إذ يتخذون القرارات التي تعكس احتياجات ناخبيهم وتستجيب لها. ولقد شهدت السنوات الأخيرة اعترافا متزايدا على المستوى الوطني والدولي بأهمية انخراط البرلمانيين في الجهود الرامية إلى إحراز التقدم في التنمية المستدامة، أي التنمية التي تدر النفع على جميع المواطنين ولا يترتب عنها آثار مضرة بالبيئة. ومن خلال ولاياتهم الدستورية – على سبيل المثال، عند سن القوانين والتدقيق في ميزانية الحكومة وكذا عند الإشراف على السياسات والبرامج الحكومية وتمثيل وجهات نظر ناخبيهم – يمكن أن يصبح البرلمانيون شركاء وازنين في ضمان تنمية مستدامة شاملة وتشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة من جميع المواطنين.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقر في نص خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1] ذاته بالدور الأساسي" الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ" الالتزامات المتعلقة بخطة

(1) A/RES/70/1

التنمية المستدامة.[1] كما تشجع الخطة الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة على " إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني " (أي على المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية) في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأنه يمكن للبرلمانات الوطنية وأيضا للمؤسسات الأخرى أن تدعم كذلك هذه العمليات"[2].

من جهته كرس الاتحاد البرلماني الدولي، أدوار البرلمان في مجال تحقيق مختلف الأهداف المندرجة حاليا في إطار خطة التنمية المستدامة، ويمكن التذكير في هذا الصدد بالقرار المتخذ في المؤتمر البيبرلماني الرابع والتسعين ببوخارست بتاريخ 13 أكتوبر 1995 حول "استراتيجيات الإعمال الفعلي للالتزامات الوطنية والدولية المتخذة بمناسبة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاغن"[3].

ضمن نفس الإطار يمكن التذكير بالقرار المتخذ في المؤتمر البيبرلماني الرابع بعد المائة بجاكارتا بتاريخ 20 أكتوبر 2000 حول "تمويل التنمية والنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل القضاء على الفقر"[4] .

كما همت عدد من قرارات الاتحاد البرلماني الدولي قضايا محددة تندرج في مجال تحقيق موضوعات التنمية المستدامة، ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى قرار الدورة 119 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بجنيف بتاريخ 15 أكتوبر 2008 المتعلق ب"احتواء الأزمة المالية العالمية وأثرها الاقتصادي على البلدان

(1) A/RES/70/1 (§45)

(2) A/RES/70/1 (§79)

(3) Stratégies permettant de mettre effectivement en oeuvre les engagements nationaux et internationaux pris au sommet mondial pour le développement social a copenhague, Résolution adoptée sans vote par la 94e conférence interparlementaire (bucarest, 13 octobre 1995)

(4) Financement du développement et nouveau modèle de développement économique et social propre a éliminer la pauvreté, Résolution adoptée sans vote par la 104ème Conférence interparlementaire (Djakarta, 20 octobre 2000)

النامية وفي طريق النمو : دور البرلمانات". [1] كما أن بعض القرارات اتسمت بالأساس ببعد قاري كما هو الشأن بالنسبة لقرار الدورة 120 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بأديس أبابا بتاريخ 10 أبريل 2009 حول "دور البرلمانات في التخفيف من الآثار الاجتماعية والسياسية للأزمة الاقتصادية والمالية الدولية على المجموعات العالمية الأكثر هشاشة وخاصة في إفريقيا". [2]

ضمن نفس الإطار همت قرارات أخرى حقوقا اقتصادية أساسية ذات ارتباط وثيق بمجال التنمية المستدامة. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى قرار الدورة 121 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2009 بجنيف بخصوص "العمل البرلماني لتحقيق الأمن الغذائي في العالم" [3].

كما ينبغي التذكير أيضا بالقرار حول التنمية البشرية: النمو الاقتصادي والديمقراطية، دور البرلمانات في التفاعل الضروري بين الحريات، مشاركة المواطنين، النمو الاقتصادي والاستثمارات الاجتماعية، المصادق عليه من طرف المؤتمر البيبرلماني بسانتياغو بتاريخ 12 أكتوبر 1991 [4]، وكذا بالقرار حول دورومكانة البرلمانات في تقوية المؤسسات الديمقراطية والتنمية البشرية في عالم منقسم،

(1) Endiguer la crise financière mondiale et son impact économique dans les pays tant en développement que développés : le rôle des parlements, résolution adoptée à l'unanimité par la 119ème assemblée (Genève, 15 octobre 2008)

(2) Le rôle des parlements dans l'atténuation des effets sociaux et politiques de la crise économique et financière internationale sur les groupes les plus vulnérables de la communauté mondiale, en particulier en Afrique , résolution adoptée à l'unanimité par la 120ème assemblée(Addis -Abeba, 10 avril 2009).

(3) Action Parlementaire pour assurer la sécurité alimentaire dans le monde, Résolution adoptée par consensus, par la 121ème assemblée, Genève, 21 octobre 2009

(4) Développement humain : croissance économique et démocratie, le rôle des parlements dans l'interaction nécessaire entre les libertés, la participation des citoyens, la croissance économique et les investissements sociaux ; Résolution adoptée sans vote par la 86e conférence interparlementaire, (Santiago, 12 octobre 1991)

المصادق عليه من طرف المؤتمر البيبرلماني الثامن بعد المائة بسانتياغو، الشيلي بتاريخ 11 أبريل 2003 [1].

لذا يعد إدراك المساهمة القيمة للبرلمانيين في تحقيق التنمية المستدامة أمرا بالغ الأهمية، سيما وأن العالم اليوم يصبو إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بها، فجدول أعمال 2030 المتعلق بالتنمية المستدامة وثيقة ملهمة تلتزم بصريح العبارة ب "**عدم إهمال أي شخص**" وتسعى إلى أن تكون التنمية "**تخدم مصالح المواطنين**" ومن شأن هذا الالتزام الذي يكتسي طابع الشمولية بأن يدعم الأهداف في حد ذاتها من جهة، وسبل تحقيقها من جهة أخرى.

فخلال شهر شتنبر 2015، اجتمع قادة العالم في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقدة في نيويورك لإطلاق خطة جديدة وطموحة للتنمية المستدامة ستوجه المجتمع الدولي على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، وأيد القادة خطة 2030 للتنمية المستدامة المدعومة بمجموعة جديدة من 17 هدفا للتنمية المستدامة، وتسعى خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها بعد اعتمادها بناء على التقدم المحرز منذ المصادقة على إعلان الألفية سنة 2000، إلى استكمال عمل الأهداف الإنمائية للألفية على ضوء النجاحات المحققة، في انتظار تحديد إطار جديد ذي رؤية جريئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة واستيفاء الاحتياجات التي لم تلبى بعد.

(1) Rôle et place des parlements dans le renforcement des institutions démocratiques et le développement humain dans un monde fragmenté ; Résolution adoptée à l'unanimité par la 108ème Conférence ; (Santiago du Chili, 11 avril 2003)

وتعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الحجر الأساس لرؤية جديدة للعالم تتسم بالشمولية والرخاء والمساواة، حيث تسعى إلى التصدي لمجموعة من التحديات التنموية التي تواجه الدول والمجتمعات من خلال معالجة ثلاثة أبعاد حاسمة للتنمية المستدامة – البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي – وقابلية تطبيق خطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي تدعم الطابع الشمولي لهذه الخطة؛ فهذه الأخيرة، بدلا من التركيز فقط على ما يعرف بالبلدان النامية، تعترف بأن من شأن جميع الدول أن تكون سباقة إلى التصدي لتحديات التنمية المستدامة في ظل عالم مترابط ويسير في طريق العولمة. وتلتزم كل دولة بالسعي وراء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل 2030، كما يتعين على كل بلد رصد التقدم المحرز وتقديم تقرير حوله بانتظام إلى المجتمع الدولي بشأن النجاحات التي يحققها والتحديات التي يواجهها.

وجدير بالذكر أنه في الوقت الذي اقتصرت فيه الأهداف الإنمائية للألفية على ثمانية أهداف فقط و21 غاية و48 مؤشرا، فإن أهداف التنمية المستدامة تتطرق إلى نطاق أوسع من القضايا بحيث تشمل الآن 17 هدفا مدعوما بـ 169 غاية. وسيتم رصد التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من المؤشرات الجديدة التي يتم تطويرها والإشراف عليها من طرف فريق الخبراء المتخصص في المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، الذي

يتكون من المكاتب الإحصائية الوطنية ويشمل قسم إحصاءات الأمم المتحدة بمكتبه[1].

من جهة أخرى، تنبغي الاستفادة من تجربة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن المندوبية السامية للتخطيط أصدرت في غشت 2015 تقريرا وطنيا لتقييم تنفيذ أهداف الألفية من أجل التنمية بعنوان :"المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة، المكتسبات والتحديات"[2]

ترصيدا لهذه التجارب سيتم استخدام المؤشرات العالمية المطورة من قبل فريق الخبراء المتخصص التابع للأمم المتحدة لمساعدة البلدان على وضع المؤشرات الوطنية الخاصة بها، وبالتالي سيتم تمكين كل بلد من تحديد الغايات ذات الأولوية الخاصة به التي تستدعي التدخل، ومن تم وضع المؤشرات المناسبة على الصعيد الوطني، والتي ستسنح بالإشراف الوطني – بما في ذلك من قبل البرلمانات – على تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بخطوط الأساس للمشاريع الوطنية وكذا الغايات التي من المزمع تحقيقها.

لقد تم تصميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة لتكون قابلة للتطبيق على جميع المواطنين، مع تكثيف الجهود لتحقيق تنفيذها بالشكل الذي يضمن بأن تستهدف الأنشطة الفئات التي هي في أمس الحاجة إليها. ويعتبر التركيز على "أجرأة" الأهداف، أي منحها أبعادا ترابية (وطنية وجهوية وإقليمية ومحلية) وقطاعية، عنصرا بالغ الأهمية في تنفيذ هذه الأهداف؛ وبناء على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، وبدلا من الاعتماد على"**نموذج واحد مناسب للجميع**" أثناء تنفيذ الأهداف، سيتم هذه المرة رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة استنادا إلى مؤشرات وطنية سيتم إدراج نتائجها في إطار نظم الرصد العالمية. كما سيتم ربط هذه المؤشرات بخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل عكس احتياجات الناس داخل البلد، مع أخذ العوامل الديموغرافية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار.

(1) http: / / www.scidev.net / global / sdgs / news / un - sdg - mdg - indicators - consultation.html

(2) http: //www.omdh.hcp.ma / _a2068.html

بقلم أحمد الحليمي علمي المندوب السامي للتخطيط بالمغرب .

أهداف التنمية المستدامة

ب. تسهيل تملك أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع

ردا على انتقادات بعض أصحاب المصالح الذين يزعمون بأن الأهداف الإنمائية للألفية كانت غير متملكة بالشكل الكافي على المستويات الوطنية في عدد من الدول، حيث مثلت بشكل ما مقاربة 'القمة نحو القاعدة' بالنسبة للتنمية، تم وضع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة اعتمادا على عملية التزام واعية ومنفتحة وشاملة، بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وعامة المواطنين. وإذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية قد وضعت من قبل مجموعة صغيرة نسبيا من خبراء التنمية، فإن خطة سنة 2030 للتنمية المستدامة تم وضعها بناء على مشاورات عامة مع كافة ذوي المصلحة. وبفضل الاستفادة من التجارب السابقة، صممت خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة لتعبر عن تطلعات واحتياجات الناس في جميع أنحاء العالم.

وعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات، تم تكثيف الجهود الرامية إلى الوصول إلى عدد أكبر من ذوي المصلحة في جميع أنحاء العالم حتى يتسنى التعرف على إسهاماتهم وأفكارهم وآرائهم بشأن الأولويات التي ينبغي التدخل لمعالجتها. وعلى سبيل المثال، قام ما يقارب 10 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بتبادل وجهات نظرهم مع الأمم المتحدة من خلال المنبرالإلكتروني 'ماي وورد' (www.myworld2015.org)، وذلك بشأن أولويات القضايا التي سيتم تناولها عن طريق أهداف التنمية المستدامة، وبذلت جهود كبيرة حتى يتسنى إبراز ما تم إنجازه خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل منهجي، وكذا تحديد النقاط التي يمكن تحسينها والأمور التي يتعين القيام بها على مدى 15 عاما المقبلة. وفي هذا الصدد، لعب طابع الشمولية والانفتاح الذي يطغى على إجراءات تنفيذ الأهداف دورا هاما في بناء شعور أقوى بتملك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ج. مساهمة البرلمانيين في إعداد وأجرأة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

ساعدت العديد من الأصوات، بما فيها أصوات أعضاء البرلمان، على وضع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فبينما لم يتم إدراج مساهمة البرلمانات في عملية تنفيذ ورصد الأهداف الإنمائية للألفية إلا في وقت متأخر نسبيا، هناك اعتراف صريح هذه المرة منذ البداية بأهمية إشراك البرلمانيين – بصفتهم مشرعين، وأيضا ممثلين منتخبين من أجل لعب دور فعال في تنفيذ وتحقيق وإرساء أهداف التنمية المستدامة. فمن خلال التجمعات العالمية والإقليمية والوطنية، يلتزم البرلمانيون بتقييم الثغرات وتحديد فرص وأولويات العمل. وبفضل هذه الإسهامات، تم إغناء العمليات الرسمية للأمم المتحدة التي أسفرت عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

الالتزامات البرلمانية العالمية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

انخرط البرلمانيون في جميع أنحاء العالم بشكل فعال في عملية وضع الخطة الجديدة للتنمية لعام 2030 ودعم أهداف التنمية المستدامة، حيث شارك العديد منهم في العملية عبر التجمعات الإقليمية والمنظمات مثل الرابطة البرلمانية للكمنولث، ورابطة برلمانيي أوروبا الغربية من أجل أفريقيا، ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية.

وعلى الصعيد العالمي، ساهم الاتحاد البرلماني الدولي بشكل فعال في دعم البرلمانيين من أجل إدراج أفكارهم في العمليات الرسمية، وفي أوائل شهر مارس 2013 اعتمدت الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في دورتها 128 بيان كيوتو الذي نص على أن: "البرلمانات القوية ستلعب دورا هاما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا يحتم ضمان صياغة

سياسات وخطط التنمية من خلال عمليات تشاركية وشاملة، مع تقارير دورية حول التقدم المحرز تتم إحالتها على البرلمان لمراجعتها[1]."

وقبل التأييد النهائي لخطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، قام البرلمانيون المنحدرون من 130 حكومة تشريعية بالمصادقة على إعلان هانوي الذي يحمل شعار الأهداف الإنمائية المستدامة: تحويل الأقوال إلى أفعال؛ وذلك خلال انعقاد الجمعية 132 للاتحاد البرلماني الدولي في أبريل 2015. حيث التزم البرلمانيون بشكل صريح باعتماد عملية تنفيذ منفتحة وأكثر شمولية، حيث نصوا على ما يلي: "[نحن] نلتزم ببذل قصارى جهدنا في سبيل تحقيق الأهداف على المستوى الوطني، ولا سيما عن طريق جعلها معروفة لدى ناخبينا. يجب أن يستوعب الناس أهمية الأهداف في حياتهم. بصفتنا ممثلين للشعب، نحن مسؤولون عن التأكد من أن كل صوت يسمع في العملية السياسية دون تمييز وبغض النظر عن الوضع الاجتماعي[2]". وفي وقت لاحق، صادق رؤساء البرلمان في أوائل شهر شتنبر 2015 على إعلان بشأن " وضع الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العالم الذي يريده الشعب"، الذي أكد على أهمية ضمان اعتماد خطة عام 2030 لنهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ وضمان نتائج أكثر شمولية ومتساوية للشعب[3].

ولأن البلدان أصبحت اليوم تسعى نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أصبح البرلمانيون ملزمين بلعب دور سباق في تنفيذ ورصد هذه الأهداف. ففي بعض الدول، عدت التشريعات الوطنية منخرطة بشكل وثيق في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لكن التزام البرلمانيين يظل مختلفا بشكل ملحوظ على العموم. ولهذا تمت الاستفادة من

(1) http://www.ipu.org/conf-e/128/quito-comm.htm
(2) http://www.ipu.org/conf-e/132/rpt-gendebate.htm
(3) http://www.ipu.org/splz-e/speakers15/declaration.pdf

التجارب السابقة في هذا المجال على مدى السنوات الخمس عشرة السابقة، والتي يمكن تطبيقها في تكثيف الجهود الرامية إلى إحراز التقدم في خطة 2030 للتنمية المستدامة. ولعل أهم انعكاس لذلك هو الدور المهم المنوط بالبرلمانيين، والمتعلق بضمان كون أهداف التنمية المستدامة تعكس مختلف حاجيات الفئات الاجتماعية بما في ذلك الفئات والمجموعات الأكثر فقرا وهشاشة. فالبرلمانيون لديهم علاقة مباشرة مع المواطنين بصفتهم ممثلين منتخبين مقارنة مع غيرهم من المسؤولين في الدولة، ويشكل هذا الأمر فرصة ثمينة لتعزيز المساءلة المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تستهدف مصالح الشعب وتستجيب بجدية لمختلف احتياجات المواطنين (سواء الجغرافية أو الاجتماعية أوالجنسية أوالإثنية أوالثقافية أو الاقتصادية) وتدر النفع على الجميع.

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة:

هدف البرلمانيين

يتحمل البرلمانيون مسؤولية دعم ومراقبة تنفيذ الأهداف 17 للتنمية المستدامة برمتها والحفاظ على تكامل خطة التنمية المستدامة، لكن الهدف 16 المعروف بـ "هدف الحكامة" يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبرلمانيين، حيث ينص على" التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". وسيلعب البرلمانيون على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة دورا قياديا في تحقيق التقدم في جميع العناصر المكونة لهذا الهدف، سواء من خلال المهام التي تشملها ولايتهم مثل سن القوانين والإشراف على الهيئة التنفيذية للحكومة وتمثيل مصالح المواطنين، أو من خلال كونهم في خضم واحدة من المؤسسات المسؤولة عن صنع القرار والمساءلة وتحقيق العدالة والسلام.

وفي الوقت الذي تكتسي فيه الغايات المندرجة ضمن الهدف 16 بعض الأهمية بالنسبة للبرلمانيين، تغطي الغايتان 16.6 و16.7 عمل البرلمانيين بشكل مباشر، حيث تنص الغاية 16.6 على " تطوير مؤسسات فعالة وخاضعة للمحاسبة وشفافة على كل المستويات". بينما تدعو الغاية 16.7 إلى "التحقق من اتخاذ القرارات التي تستجيب للمتطلبات الشاملة والتشاركية والمعبرة على كل المستويات". ووفقا لهذه الغايات، يتعين على البرلمانيين استكشاف طرق جديدة من شأنها تحسين طرق عملهم والتأكد من أنهم يفون بمقتضيات هذه الغاية. ويتم تحقيق ذلك على سبيل المثال من خلال جعل اللجان البرلمانية منفتحة على المواطنين، ومن خلال الإفصاح عن مزيد من المعلومات البرلمانية، وكذا تشجيع مزيد من التواصل من قبل المشرعين، وتنفيذ استراتيجيات محددة للفئات المهمشة (على سبيل المثال تطبيق نظام الحصص للنساء والشباب والفئات الضعيفة الأخرى). حاليا، هناك نوعان من المؤشرات العالمية التي من المرجح أن تستخدم لرصد هذه الغاية: المؤشر 16.7.1 ويتعلق بنسب الوظائف (حسب الجنس والسن والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (المؤسسات التشريعية الوطنية والمحلية والخدمة العامة والسلطة القضائية) مقارنة بالتوزيعات الوطنية، والمؤشر 16.7.2 المتعلق بنسبة السكان الذين يعتقدون بأن صنع القرار شامل ويستجيب لحاجياتهم، حسب الجنس والسن والإعاقة والفئات السكانية.

وتقدم المصفوفة التالية أمثلة عن العلاقة بين المهام الدستورية للبرلمان وبين تتبع وأجرأة بعض أهداف التنمية المستدامة :

الهدف الأساسي	مثال لهدف فرعي	أمثلة لممارسة المهام الدستورية للبرلمان الكفيلة بتتبع وأجرأة الهدف
الهدف 1 : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	1-2 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030	**التشريع (أمثلة):** • تقديم مقترحات قوانين أو مناقشة مشروع قانون إطار بناء على الفصل 71 (البند الثاني) يحدد أهداف دعم الفئات الفقيرة والهشة عبر استهداف ترابي واجتماعي ملائم؛ • في إطار مشاريع قوانين المالية : تقديم مقترحات تعديل على نفقات التجهيز التي يتطلبها، في مجال التنمية، إنجاز المخططات التنموية الاستراتيجية، والبرامج متعددة السنوات، التي تعدها الحكومة (في إطار الفصل 75، البند الثاني، مع احترام الفصل 77). **المراقبة (أمثلة):** • الأسئلة (ف 100 البند1)؛ • جلسة الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (ف 100 البند3)؛ • مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة حسب الحالات المنصوص عليها في الفصل 101 البند 1؛ • الجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية (الفصل 101، البند2)؛ • استماع اللجان البرلمانية إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، بحضور الوزراء المعنيين، وتحت مسؤوليتهم (الفصل102)؛ • القيام بمهام استطلاع حول مواضيع محددة تتعلق بشروط وظروف تطبيق نص تشريعي معين أو مواضيع تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني أو نشاط من أنشطة الحكومة أو الإدارات أو المؤسسات والمقاولات العمومية حسب الكيفيات المنصوص عليها في النظام الداخلي (م 59 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين)؛ • لجان تقصي الحقائق (ف 67 من الدستور والقانون التنظيمي 085.13)؛ • تقييم السياسات العمومية: (الفصل70 البند الثاني)؛ • الديبلوماسية البرلمانية: المواد 147و171و172 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين (الشعب، مجموعات التعاون والأخوة والصداقة).

II. فعالية التنمية وأهداف التنمية المستدامة

سعت الحكومات على مدى العقد الماضي، وبشكل أكثر وضوحا إلى التركيز على ما يعرف بـ "فعالية التنمية". حيث تهتم هذه الأخيرة بضمان استخدام البلدان لكل مواردها بشكل أكثر فعالية في مواجهة تحديات التنمية المستدامة – سواء الموارد الوطنية المعبأة عن طريق الجبايات أو القروض أو عن طريق الدين الخارجي أوالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من شركاء التنمية. وبناء على التفكير مليا في خطة فعالية التنمية ومساهمتها في غضون الخمسة عشر عاما الماضية من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، شملت الخطة الجديدة لعام 2030 على وجه التحديد بيانات تسلط الضوء على أهمية ضمان الشراكات اعترافا بالأهمية الكبرى التي يكتسيها ضمان إتاحة واستخدام تمويل أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية.

تعترف خطة 2030 بأهمية إجراءات التنمية التي من شأنها أن:

"تكون طوعية وتقودها البلدان، وتأخذ بعين الاعتبار الحقائق الوطنية المختلفة ... وأن تساعد على تعبئة الوسائل اللازمة للتنفيذ وعقد الشراكات، وأن تدعم تحديد الحلول وأفضل الممارسات وتعزز تنسيق وفعالية نظام التنمية الدولية ... ؛ تكون مفتوحة وشاملة وتشاركية وشفافة لجميع المواطنين، وسوف تدعم تقديم التقارير من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛.... ستهتم بمصالح الناس، وستراعي الفوارق بين الجنسين، وستحترم حقوق الإنسان وستركز بشكل خاص على أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا[1]".

وبصفتها مؤسسات رئيسية للمساءلة، تلعب البرلمانات دورا حاسما في تتبع وتقييم فعالية برامج التعاون والشراكة من أجل التنمية وآثارها على فعالية التنمية. ومن الواضح أن قدرات البرلمان قد تعززت بشكل ملحوظ في هذا المجال بالنظر لاختصاصاته الدستورية الجديدة في مجال المراقبة وتقييم السياسات العمومية، وبالنظر أيضا لعدد من المستجدات التي تم إقرارها في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ولاسيما البرمجة الميزانياتية

(1) http://www.oecd.org/development/effectiveness/busanpartnership.htm.

المتعددة السنوات (المادة5)، وتوجه نفقات الاستثمار بالأساس لإنجاز المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات بغية الحفاظ على الثروات الوطنية أو إعادة تكوينها وتنميتها (المادة17)، وكذا تقديم الميزانية العامة داخل الأبواب في فصول منقسمة إلى برامج وجهات ومشاريع أو عمليات (المواد 38، 39، 40). كما يمكن في نفس الإطار استحضار الإمكانية المتاحة في المادة 279 من النظام الداخلي من أجل طلب المجلس الأعلى للحسابات لبذل المساعدة وتقديم المزيد من الإيضاحات حول المجالات المتعلقة بالمالية العامة والمرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم.

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة: عقد الشراكات لتحقيق التنمية

تقر خطة التنمية لعام 2030 بأهمية تحديد وسائل وسبل التنفيذ، ودورها في نجاح المخطط بأكمله. ولهذا الغرض، يسلط الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة الضوء على الوسائل التي من يمكن من خلالها إحراز التقدم في خطة عام 2030، مع إعطاء الأولوية لِ " تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة". ويعترف الهدف 17 بأن التنمية لا تقتصر فقط على المساعدة الإنمائية الرسمية، وبأنه يتعين اعتماد مقاربة أكثر شمولية لضمان أن الجهود مستدامة وذات دوافع محلية.

ويحدد الهدف 17 على وجه الخصوص مجموعة من الأولويات العالمية الرفيعة المستوى، بما في ذلك على سبيل المثال، التركيز على تخفيض ديون البلدان المثقلة بالديون، وضمان ممارسة تجارة محررة من الجمارك، وكذا تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي العالمي، كما يتطرق الهدف 17 أيضا إلى أهمية بناء القدرات لتمكين الجهات الفاعلة الوطنية من الاعتماد على الأطر الدولية بشكل أكثر فعالية.

ولقد سعت الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية التنمية إلى إقامة شراكة جديدة بين الدول المانحة والمتلقية، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان مساهمة التمويل الدولي (سواء عبر المساعدة الإنمائية الرسمية أو غيرها) بشكل فعال في التنمية المستدامة. وخلال العقد الماضي، تمت المصادقة على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بآليات وبروتوكولات أساسية ترمي إلى تحقيق فعالية التنمية. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، هناك ثلاثة أطر رئيسية لفعالية التنمية يتحتم على البرلمانيين معرفتها:

- **المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة**: وهو منتدى الأمم المتحدة الأساسي المعني بمتابعة واستعراض خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها. وتناط بهذا المنتدى مهمة القيادة السياسية والتوجيه وتحديد التوصيات بشأن جميع جوانب تنفيذ وتتبع خطة 2030، بما في ذلك من خلال تتبع التقدم المحرز، وتشجيع سن سياسات أكثر تماسكا استنادا إلى أدلة وتجارب وطنية، إضافة إلى معالجة القضايا الناشئة. ويعقد هذا المنتدى جلسته سنويا. ولقد انعقدت أول جلسة منه كجزء من عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة من 11 إلى 20 يوليوز 2016، وقام المنتدى بإجراء استعراضات طوعية للتقدم الذي أحرزته عدد من الدول (22 بلدا في عام 2016) كما سيجري استعراضات موضوعاتية عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مدى فعالية إقامة البلدان للشراكات الرامية إلى فعالية التنمية. وسوف يشمل المنتدى أيضا مجموعة من الأحداث الجانبية، بما فيها المحافل التي ينبغي إشراك البرلمانيين فيها.

بعض الممارسات الفضلى لدور البرلمانات في أجرأة أهداف التنمية المستدامة

تم خلال الدورة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي انعقد في 2016 تقديم عدد من التجارب المقارنة المتعلقة بكيفيات أجرأة دور البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1] بما في ذلك مثلا دور المجلس الاستشاري للبرلمان الألماني للتنمية المستدامة [2] Parliamentary advisory council on sustainable development في المساهمة في إعداد وتتبع وتقييم الاستراتيجية الوطنية للاستدامة، كما تم تقديم التجربة الفنلندية حيث أنيط باللجنة البرلمانية لسياسات التنمية مهمة تتبع أجرأة أهداف التنمية المستدامة، وكذا التجربة الفيليبينية التي أحدثت لجنة برلمانية خاصة بأهداف التنمية المستدامة Special committee on sustainable[3] development goals والتي تقوم حاليا بدراسة مشروع قانون بإحداث صندوق لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[4]

(1) Division for Sustainable Development, Department of Economic and Social Affairs, United Nations : Synthesis of Voluntary National Reviews (2016) pp.32 -33
https: / / sustainabledevelopment.un.org / content / documents / 126002016_ VNR_Synthesis_Report.pdf
https: //www.bundestag.de /en /committees /bodies /sustainability

(2) http: //www.congress.gov.ph /committees /?v=special

(3) An act establishing the sustainable development goals (sdg) fund to maximize the country's potential toward the achievement of the post -2015 sustainable development goals and appropriating funds therefore and for other purposes

(4) للمزيد من المعلومات المرجو الاطلاع على http: //www.parliament.uk /business / committees /committees -a -z /commons -select /international -development -committee /role /

ضمان القيمة مقابل الثمن من خلال الرقابة البرلمانية للمساعدة الإنمائية الخارجية في المملكة المتحدة

اعتمدت المملكة المتحدة، بصفتها مانحة للمساعدة الإنمائية الخارجية، نهجا استباقيا ومبتكرا لتعزيز فعالية التنمية، يتضمن دورا واضحا للبرلمان في الإشراف على تسليم المساعدة الإنمائية الرسمية وضمان القيمة مقابل المال. ولقد أنشأ البرلمان البريطاني لجنة التنمية الدولية في مجلس العموم[1]، وهي لجنة مختارة تتألف من أحد عشر نائبا برلمانيا. وتعدهذه اللجنة بالأساس لجنة تحقيق أكثر من كونها لجنة تشريعية لأنها تضع برنامجها الخاص وتختار موضوعات للتحقيقات. كما يتم إصدار بيان صحفي بالنسبة لكل تحقيق يتم فيه إدراج الاختصاصات، كما تتم دعوة الأطراف المعنية لإرسال طلبات خطية، وتعقد اللجنة أيضا جلسات أسئلة وأجوبة "شفهية" بحضور الشهود تقام في الأماكن العامة.

ودعما منها للجنة التنمية الدولية، أنشأت المملكة المتحدة أيضا اللجنة المستقلة من أجل تأثير الدعم[2]. وهي لجنة مستقلة عن الحكومة وتوجه تقارير مباشرة إلى لجنة التنمية الدولية البرلمانية. وتتعهد هذه اللجنة بالقيام بمراجعات مستقلة حول الإنفاق من مساعدات المملكة المتحدة ومساهمته في نتائج التنمية. وعندما تنتج تقريرا ما، تطلب من الحكومة نشر رد عليه تحدد فيه كيفية التعامل مع توصيات اللجنة المستقلة من أجل تأثيرالدعم. وتقوم اللجنة الفرعية للجنة الدولية للتنمية والمعنية باللجنة المستقلة من أجل تأثير الدعم بعقد جلسة شفهية حول تقريراللجنة المستقلة من أجل تأثير الدعم وتجاوب الإدارة معه. ويحق للبرلمانيين طرح الأسئلة

(1) للمزيد من المعلومات، المرجو الاطلاع على:
http://icai.independent.gov.uk/about-us/

(2) للمزيد من المعلومات، انظر:
http://www.ipu.org/splz-e/mexico14.htm

حول النتائج التي تم التوصل إليها وكذا حول رد الحكومة. وتغطي ولاية اللجنة المستقلة من أجل تأثير الدعم في المملكة المتحدة كل المساعدة الإنمائية الرسمية، أيا كان القسم الذي تنفق عليه الموارد. بالإضافة إلى قسم التنمية الدولية، تغطي الاستعراضات أيضا الأقسام التي تشملها المساعدة الإنمائية الرسمية مثل إدارة شؤون الطاقة وتغير المناخ ووزارة الخارجية ومكتب الكومنولث والصناديق المشتركة بين الإدارات مثل صندوق الصراع والاستقرار والضمان وصندوق المناخ الدولي.

- **شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال لعام 2011:** شكلت شراكة بوسان الحجر الأساس الذي أسفر عن التخلي عن علاقة المانح والمتلقي ذات الاتجاه الواحد لتستبدل بالتركيز على المشاركة على قدم المساواة وعلى أساس المساءلة المتبادلة لضمان تأثير الدعم على تمويل التنمية. والتزمت البلدان من خلال اتفاقية بوسان بأربعة مبادئ أساسية وهي: (أ) ملكية أولويات التنمية من خلال تطوير المقاطعات؛ (ب) التركيز على النتائج والأثر المستدام؛ (ج) عقد شراكات من أجل التنمية تعترف بالتنوع والتكامل في المهام؛ (د) الشفافية والمساءلة والمسؤولية المشتركة. كما أسفرت اتفاقية بوسان على خلق الشراكة العالمية في التعاون بشأن فعالية التنمية، التي تم تصميمها كمنتدى لضمان المساءلة عن تنفيذ التزامات بوسان على المستوى السياسي. وتستمد الشراكة العالمية في التعاون بشأن فعالية التنمية، سياستها، من منتديات رفيعة المستوى تعقد كل عامين وتجمع بين القادة السياسيين، ومن بينهم البرلمانيون، حيث عقد الاجتماع الأول الرفيع المستوى في المكسيك في عام 2014 وتضمن الندوة البرلمانية الخاصة التي جمعت بين البرلمانيين من مختلف أنحاء العالم للتعبير عن وجهة نظر البرلمان حول المواضيع الرئيسية للاجتماع، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، وكذلك لتحديد الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق نتائج[1] أفضل للتنمية عبر المشاركة البرلمانية؛

(1) https://sustainabledevelopment.un.org/frameworks/addisababaactionagenda

❖ **خطة عمل أديس أبابا لعام 2015** [1]: جدول أعمال أديس أبابا هو الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في يونيو عام 2015. واعترافا منها بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست المصدر الدولي الوحيد – أو الاكبر لتمويل التنمية، سعت خطة عمل أديس أبابا إلى بدء دراسة أكثر شمولية حول كيفية تعبئة الموارد على نحو أكثر فعالية (المقدرة بحوالي تريليونات الدولارات) لتمويل التنمية المستدامة. ويشمل هذا الإطار العالمي الجديد التمويل من مصادر أخرى مثل التعاون الإنمائي، والضرائب الدولية، والتجارة، ومجموعة من اللوائح والإصلاحات المؤسساتية. وترتبط خطة عمل أديس أبابا بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على ضمان "وسائل تنفيذ" أكثر فعالية لأهداف التنمية المستدامة. وتركز بشكل خاص على المساءلة والشفافية والفعالية، فهي تغطي مجموعة أوسع من مصادر التمويل لكنها لا تقتصر فقط على المساعدة الإنمائية الرسمية. فالشفافية، على سبيل المثال، أمر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة لأنها تبني الثقة وترفع كفاءة الاستثمارات.

مراقبة تدفق المساعدات: المبادرة الدولية لشفافية معلومات الإعانات

المبادرة الدولية لشفافية معلومات الإعانات (aidtransparency) هي مبادرة طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين، تسعى إلى تحسين الشفافية بشأن المساعدات والتنمية والموارد الإنسانية من أجل زيادة فعاليتها في معالجة الفقر. كما أنها مبادرة مبتكرة تسعى إلى الجمع بين البلدان المانحة والمتلقية ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الخبراء في مجال

(1) Division for Sustainable Development, Department of Economic and Social Affairs, United Nations : Synthesis of Voluntary National Reviews (2016) p.30

المعلومات المتعلقة بالمساعدات والذين يلتزمون بالعمل معا لزيادة الشفافية والانفتاح على المساعدات. وتعتمد المبادرة الدولية لشفافية معلومات الإعانات على معيار محوري يشكل إطارا لنشرالبيانات حول أنشطة التعاون الإنمائي، ويهدف إلى استخدامها من قبل جميع المنظمات في مجال التنمية بما في ذلك الجهات المانحة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ويتم تشجيع البرلمانيين لمراجعة البيانات المقدمة على بوابة المبادرة الدولية لشفافية معلومات الإعانات لمعرفة المزيد حول كيفية إنفاق الأموال المخصصة للتنمية من قبل حكوماتهم أو التي قدمت لها وعلى يد من.

هذه المعلومات يمكن أن تساعد البرلمانيين على مراقبة أكثر فعالية للميزانية ولتأثيرها.

III. تنسيق الجهود لتنفيذ أفضل

أ.العمل مع الهيئات الحكومية المعنية بأهداف التنمية المستدامة

نص الفصل الأول من الدستور على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، كما ينص الفصل 70 منه على أن البرلمان يمارس السلطة التشريعية، حيث يصوت على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية. وطبقا للفصل 89 من الدستور تمارس الحكومة السلطة التنفيذية، حيث تعمل الحكومة، تحت سلطة رئيسها، على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين، والإدارة موضوعة تحت تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية.

وطبقا للفصل 31 من الدستور، فإن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من

الحق في التنمية المستدامة، ومن تم فإن طبيعة الالتزامات الدستورية الإيجابية المتعلقة بالتمتع الفعلي بهذا الحق يتعين تحديدها انطلاقا من المهام الدستورية للسلط المشار إليها في الفقرة السابقة، ذلك أن غايات وأهداف التنمية تبقى ثابتة حتى بعد انتهاء المهلة التي حددتها خطة عمل 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

إن انخراط الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تترجمه السلطة التنفيذية إلى أرض الواقع، وهي تقوم رسميا بصياغة جميع التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في هذا الشأن. لكن ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب أيضا تفعيل المهام الدستورية للبرلمان لضمان تحقيق هذه الأهداف. فعلى سبيل المثال، عندما يتعين اعتماد أو تعديل القوانين وتحتاج الميزانيات إلى التعديل، يجب أن يكون البرلمان على علم تام بالحاجة لمثل هذه التغييرات لضمان الشروع فيها في الوقت المناسب.

إذن كيف يمكن تحديد أشكال التنسيق بين الحكومة والبرلمان في هذا الصدد؟ إن الإجابة عن هذا السؤال رهينة بطبيعة النظام الدستوري والتجربة الخاصة لكل بلد. وهناك آليات عديدة يمكن التعرف عليها من تجارب بعض الدول ومنها:

- **اللجنة التوجيهية الوطنية للتنمية - قد تكون هذه المجموعة في العادة هيئة تنفيذية فقط، ولكن هناك تجارب تضمن تمثيل البرلمان فيها حيث يشارك البرلمان في جميع مراحل عملية التنمية؛**
- **صياغة خطة التنمية الوطنية - خطة التنمية الوطنية هي خارطة طريق إستراتيجية على مدى سنوات، من شأنها أن تبين كيف يمكن لبلد ما أن يطور الأولويات ومؤشرات قياس النجاح الرئيسية وغيرها. وينبغي إشراك البرلمان في صياغة خطة التنمية الوطنية، حيث يتعين أن يوافق عليها قبل تنفيذها.**
- **ويلاحظ توجه لدى عدد من التجارب المقارنة نحو الانتقال من إشراف قطاعي إلى إشراف أفقي في مجال الدور الحكومي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ففي**

فنلندا مثلا تم في 2016 نقل سكرتارية تنسيق اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة من وزارة البيئة إلى مكتب رئاسة الحكومة Prime minister's office من أجل تقوية انسجام السياسات العمومية وتأمين تطبيق مندمج لمختلف أبعاد التنمية المستدامة.

التجربة الألمانية في مجال التنسيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[1]

تقود مؤسسة المستشار الفيديرالي (رئاسة الحكومة) الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بمعية كل القطاعات الحكومية التي تتحمل مسؤولية مساهماتها القطاعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 كل في القطاع الذي يشرف عليه. وعلى المستوى المؤسساتي يتم تتبع هذا الإعمال من قبل كتابة الدولة في التنمية المستدامة، التي تشرف على تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة بمساهمة خبراء من القطاع الخاص والمجموعة العلمية والبحثية والمجتمع المدني وممثلين عن الولايات Lander الذين يتم استدعاؤهم للحضور بصفة استشارية، وتعمل هذه البنية المؤسساتية على المستوى التنفيذي بتنسيق مع المجلس البرلماني الاستشاري للتنمية المستدامة the Parliamentary Advisory Council on Sustainable Development والمجلس الألماني للتنمية المستدامة German Council for Sustainable Development الذي يعتبر فريقا استشاريا من خمسة عشر شخصا مختصين في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

(1) A/RES/70/1

أندونيسيا: الأمانة المتعددة الأطراف المعنية بأهداف التنمية المستدامة

تبنت أندونيسيا اليوم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعد أن قامت سابقا باحتضان الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تلتزم الحكومة الأندونيسية بالقيام بعملية شاملة للوفاء بهذه الأهداف. وقد شملت تلك الإجراءات إنشاء أمانة ثلاثية الأطراف تتألف من كبار المسؤولين من السلطة التنفيذية والبرلمانيين ومن الأحزاب السياسية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية. ويناط بالأمانة مهمة وضع وتنفيذ الأهداف الإنمائية على المستوى الاستراتيجي، كما أنها تعمل على تخطي أية حواجز سياسية أو تنظيمية تعيق تحقيق هذه الأهداف.

- **تنفيذ خطة التنمية الوطنية** – عقب اعتماد خطة التنمية الوطنية، تلتزم السلطة التنفيذية برفع تقريرها إلى البرلمان، عادة على أساس سنوي، حول التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها في تنفيذ الخطة. إذا ارتأى البرلمان أن يكون أكثر فعالية، يمكنه أن يقترح تقريرا برلمانيا أوليا يحدد فيه أولويات التنمية التي يتعين إدراجها في خطة التنمية الوطنية، قبل اعتمادها، وبعد ذلك، على أساس سنوي، يقوم بمناقشة ونشر مراجعة الخطة الوطنية، وبالتالي تعزيز مساءلة أهداف التنمية المستدامة وتوضيح رؤيتها. وعلى هذا الأساس يمكن استثمار الجلسة السنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، المنصوص عليها في الفصل 101 (البند الثاني) وعلى كيفياتها في النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، من أجل إجراء تقييم برلماني سنوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **التنسيق مع الوزارات المعنية – في بعض البلدان تتولى وزارة واحدة قيادة عملية التخطيط للتنمية، عبر التشاور المستمر مع البرلمان وعقد مشاورات منتظمة مع الوزارات،**

وذلك لضمان كونه على بينة من القضايا المستقبلية التي من شأنها أن تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل البرلمان (أي تمرير القانون).

- ينص العنصر المرجعي الرابع لاستراتيجية عمل مجلس المستشارين (2015 – 2018) على استحضار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المعنونة "تحويل عالمنا" المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015 في دورتها السبعين ولاسيما منها الفقرتان 45 و52 المتعلقتان بدور البرلمانات في تحقيق أهداف الخطة المذكورة[1]، وينص الإجراء الرابع من الهدف الثاني للخطة على "وضع إطار منهجي ومؤسساتي لتقييم السياسات العمومية الأفقية والقطاعية والترابية[2] في تكامل مع عمل مجلس النواب في هذا الصدد، على أن يستند الإطار المنهجي والمؤسساتي على كل من مرجعية الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك العالمي وعلى الإطارات الوطنية لتقييم السياسات العمومية، لاسيما منها تلك التي تم إعدادها من طرف المجلس الأعلى للحسابات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذا المرصد الوطني للتنمية البشرية".

ب. العمل مع مؤسسات الرقابة الأخرى

سيتم التطرق لاحقا في هذا الدليل إلى دور البرلمان كمؤسسة تعنى بالإشراف على تنفيذ القوانين والنفقات من قبل الحكومة بالتفصيل. بيد أنه من المهم الإشارة إلى أن هناك مؤسسات رقابة أخرى تلعب دورا في مراقبة عمل الحكومة. أحيانا، يتم تعيين هذه المؤسسات بموجب الدستور، وفي أحيان أخرى تحدد ولايتها من خلال التشريعات. إضافة إلى أن بعض هذه المؤسسات تقدم التقارير إلى السلطة التنفيذية، في حين تقدمها مؤسسات أخرى مباشرة إلى البرلمان. وبغض النظر عن التفاصيل المحددة في ولايتها وهيكلها،

(1) انظر على سبيل المثال دور لجنة التقييم والمراقبة Le comité d'évaluation et de contrôle (CEC)

(2) UNDP : Parliamentary Development UNDP Strategy Note; Mai 2009

يظل تنسيق الجهود مع هذه المؤسسات أمرا ضروريا لضمان رقابة فعالة قدر الإمكان.

تشمل مؤسسات الرقابة:

- **جهاز المحاسبة والمراجعة الحكومية** – مؤسسة حكومية تهتم بإجراء المراجعات المالية التفصيلية و /أو أداء الحكومة. وتقوم هذه المؤسسة عادة بإصدار تقرير سنوي على الأقل حول الوزارات والوكالات المختارة من قبل الحكومة التي تم استعراضها بالتفصيل من وقت لآخر. في بعض البلدان تعرف هذه المؤسسة بالمراجع العام للحسابات، بينما تعرف في بلدان أخرى بديوان المحاسبة. لكن وبغض النظر عن الاسم، يبقى الدور الذي تلعبه المؤسسة في رصد النفقات الحكومية بالغ الأهمية، حيث تقدم تحليلا مفصلا يستفيد منه البرلمان في أعماله.

وعلى المستوى الوطني، فإن المجلس الأعلى للحسابات المنصوص عليه وعلى صلاحياته في الفصلين 147 و148 من الدستور لايمثل فقط " الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية بالمملكة" وإنما أناط به الدستور أيضا مهمة "تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية"، كما أنه يقدم بمقتضى الفصل 148 من الدستور مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، ويجيب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة، ويقدم رئيسه الأول عرضا عن أعمال المجلس أمام البرلمان، ويكون متبوعا بمناقشة. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قدم عددا من التقارير الموضوعاتية ذات العلاقة الوثيقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة كالتقرير الصادر في ديسمبر 2016 حول وضعية المخزونات الحيوية (القمح اللين، السكر، المواد البترولية، الأدوية...)، وكذا التقرير الصادر سنة 2014 حول منظومة المقاصة، والتقرير الصادر سنة 2013 حول منظومة التقاعد في المغرب.

البرازيل: تعزيز التعاون بين البرلمان ومراجع حسابات الدولة

ينص دستور البرازيل (المادة 72) على أن ديوان الرقابة المالية الاتحادي واللجنة المشتركة المعنية بالميزانية التابعين لمجلس الكونغرس لديهما ولاية مشتركة فيما يتعلق بالتحقيق في المخالفات القائمة في ميزانية الدولة السنوية وتنفيذها. يتعين على اللجنة المشتركة طلب الشواهد والوثائق اللازمة من الوزارات والوكالات الحكومية، وإذا تعذر عليها ذلك، يجب على ديوان الرقابة المالية الاتحادي التدخل لتحديد ما إن كان طلب اللجنة المشتركة مناسبا أم لا، وذلك في غضون 30 يوما، وإذا اتفقت المحكمة مع اللجنة، يتعين على الوزارة أو الوكالة الامتثال لطلب اللجنة وقبول تحقيقها.

دستور البرازيل: http://english.tse.jus.br/arquivos/federal-constitution

- **المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان** – بوصفها مؤسسات مستقلة مكلفة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سيما أن عددا من أهداف التنمية المستدامة يتعلق بالمساواة وتعزيز حقوق الناس واحتياجات الفئات المهمشة. ويعمل البرلمان المغربي بغرفتيه بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان المنصوص على مهامه بموجب الفصل 161 من الدستور، حيث إن التنسيق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستند على المادة 16 من الظهير رقم 1.11.19 المحدث للمجلس بتاريخ 1 مارس 2011، والمواد 281 إلى 284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وكذا مبادئ بلغراد حول العلاقات بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، كما أقرها مجلس حقوق الإنسان في دورته العشرين المنعقدة بجنيف من 18 يونيو إلى 6 يوليوز 2012، وكما تعكسها المذكرة التي

أبرمها مجلسا البرلمان مع المجلس الوطني لحقوق الانسان بتاريخ 10 ديسمبر 2014.

- **الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد** – حيث إن للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها المحدثة بموجب الفصل 167 من الدستور والمنظمة بمقتضى القانون رقم 113.12 صلاحيات ذات علاقة مباشرة بالتفاعل مع مجلسي البرلمان لتحقيق فعالية وشفافية السياسات الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ذلك أن المادة 3 من القانون رقم 113.12 المذكور تنيط بالهيئة إبداء الرأي بطلب من أحد مجلسي البرلمان في مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا تقديم كل اقتراح أو توصية إلى مجلسي البرلمان تهدف إلى نشر وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام وقيم المواطنة المسؤولة. وتجدر الإشارة إلى أن المواد من 281 إلى 284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين تؤطر أيضا، على غرار جميع المؤسسات الدستورية المحدثة بمقتضى الفصول 161 إلى 170 العلاقة بينها وبين مجلس المستشارين.

- في بعض البرلمانات (مثل هونغ كونغ؛ نيو ساوث ويلز، أستراليا) هناك لجان محددة لمكافحة الفساد تعمل على مراقبة عمل الإدارات العمومية؛ وفي المغرب أحدث مجلس النواب لجنة مراقبة المالية العامة بمقتضى المادة 55 من النظام الداخلي تختص بمراقبة تتبع الإنفاق العمومي للحكومة، وكذا دراسة التقارير الموضوعاتية للمجلس الأعلى للحسابات، والتقارير التي أعدها طبقا للفصل 148 من الدستور، إضافة إلى دراسة النصوص التشريعية المتعلقة بمراقبة المالية العامة.

آليات مؤسساتية أخرى للحوار التعددي حول أهداف التنمية المستدامة:

يتوفر المغرب على غرار عدد من الدول على إطار مؤسساتي للحوار حول السياسات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ذلك أن **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي** المحدث بموجب

الفصل 151 من الدستور والمنصوص على مهامه في الفصل 152 من الدستور والمنظم بمقتضى القانون التنظيمي رقم 128.12 يضطلع بموجب المادة 2 من القانون التنظيمي المذكور بمهام استشارية لدى مجلسي البرلمان حيث يدلي برأيه بشكل خاص في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة. وحسب المادة 3 من القانون التنظيمي المذكور فإنه باستثناء مشاريع قوانين المالية يمكن لمجلسي البرلمان أن يستشيرا المجلس حول مشاريع ومقترحات القوانين التي تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية البيئية وكذا المشاريع المرتبطة بالاختيارات الكبرى للتنمية ومشاريع الاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادتين 5 و7 من القانون التنظيمي رقم 128.12، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المادة 280 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين تشكل أساسا مكملا لعلاقة المجلس المذكور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ينبغي أن يشمل التنسيق مع هذه المؤسسات، كلما كان ذلك مناسبا، تبادل الدراسات والتحاليل التي أجريت فيما بين المؤسسات مع بعضها البعض، ويمكن أن يشمل أيضا تعبئة الخبرات التقنية لهذه المؤسسات.

تونس: هيئة دستورية مستقلة للتنمية المستدامة

على إثر المصادقة على دستور تونس لسنة 2014، تم إنشاء العديد من الهيئات الدستورية المستقلة، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة. ويتم تعيين الأعضاء من قبل مجلس نواب الشعب (مجلس النواب) وفقا لمقتضيات المادة 129 من الدستور.

يتعين استشارة لجنة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في مشاريع القوانين المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية، وكذلك فيما يخص خطط التنمية. يجوز للجنة إبداء الرأي في القضايا التي تقع تحت مسؤوليتها.

تتكون اللجنة من أعضاء من ذوي الكفاءة والنزاهة، يلتزمون بالقيام بمهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات.

http://tunisia-tn.com/constitution-of-the-republic-of-tunisia/constitution-of-tunisia-independent-constitutional-bodies-2/

ج. العمل مع هيئات الإحصاءات الوطنية

في العديد من الدول، تتكلف وكالة حكومية أو وزارة بمسؤولية جمع وتوزيع الإحصاءات الأساسية مثل معدلات البطالة ونسبة الولادة والوفيات السنوية وتكلفة المعيشة وكذا المؤشرات الصحية. وفي هذه الوثيقة، سيشار إلى هذه المؤسسات بـ " المؤسسة الوطنية للإحصاء". وجدير بالذكر أن المؤسسة الوطنية للإحصاء تلعب دورا بالغ الأهمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لكونها المرجع الرئيسي لجمع البيانات التي تحدد متى وإلى أي مدى يتم تحقيق مؤشرات ومعايير كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المشار إليه سابقا في المقدمة، تتولى المؤسسات الإحصائية الوطنية مهمة تدبير المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على فريق من الخبراء المتخصصين في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

التجربة المغربية : المندوبية السامية للتخطيط

تعتبر المندوبية السامية للتخطيط بنية وزارية بمثابة إدارة مهام administration de mission وهي تمارس مهامها منذ شتنبر 2003 تحت مسؤولية مندوب سامي.

وتتمتع المندوبية السامية للتخطيط بالاستقلالية المؤسساتية والفكرية في إعداد برامجها وقيامها بالدراسات والأبحاث والاستطلاعات، وتمثل المندوبية السامية للتخطيط المنتج

الرئيسي للمعطيات الإحصائية الاقتصادية، والديموغرافية، والاجتماعية كما تقوم بإعداد الحسابات الوطنية وإعداد الدراسات في مجالات الظرفية، والتأطير الماكرواقتصادي والاستشراف. ولقد قامت المندوبية بتقييم الأهداف الإنمائية للألفية وتعمل حاليا على إعداد مؤشرات تتبع أهداف التنمية المستدامة.

تتوفر المندوبية على مرصد لشروط عيش الأسر، ومركز للدراسات والأبحاث الديمغرافية. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب عضو منذ 2000 في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

منغوليا: المكتب الوطني للإحصاء وأهداف التنمية

في منغوليا، اتخذ المكتب الوطني للإحصاء زمام المبادرة في تطوير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد تم تكليف هذا المكتب من قبل الحكومة بما يلي:

- تطوير أساليب التعامل مع المؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة؛

- تجميع الإحصاءات على المستوى الوطني باستخدام بيانات المكتب الوطني للإحصاء والبيانات الواردة من المؤسسات ذات الصلة؛

- تقديم المؤشرات الأساسية الوطنية.

إضافة إلى ذلك، يعمل مكتب الإحصاء الوطني كجزء من فريق من الوزارات، بما في ذلك وزارة المالية، لرصد تنفيذ الأهداف.

http: //www.unsiap.or.jp/programmes/ms_materials/ms12/T3_2_MNG_The%20case%20of%20SDGs%20%5bCompatibility%20Mode%5d.pdf

يجب أن تسند مهمة جمع البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية إلى المؤسسة الوطنية للإحصاء. وينبغي أن يسعى البرلمان إلى التعاون مع هذه الهيئة لضمان جمع البيانات ومعالجتها ومشاركتها. ومباشرة بعد جمعها وتبادلها، ستوفر البيانات الأدلة التي يمكن استخدامها من قبل البرلمانيين في تحديد الإجراءات التي يجب أن تتخذ فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، إذا حدث تباطؤ في انخفاض نسبة وفيات الأمهات عند الولادة، سيتعين على البرلمانيين محاولة توفير المزيد من التمويل لتحقيق هذا الهدف. وعلى غرار ذلك، إذا لم تزد نسبة تمدرس الفتيات في التعليم الثانوي بالعالم القروي، سيتوجب على البرلمان إعادة النظر في ما يجب القيام به لضمان زيادة هذه النسبة، مثل سن تشريعات جديدة أو تقديم المزيد من التمويل.

د. العمل مع الهيئات الدولية والإقليمية

من المهم للبرلمانات وللبرلمانيين أن يستحضروا دور المنظمات الإقليمية والعالمية العاملة على تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي بإمكانها دعم عمل البرلمان في مجال بناء القدرات المتعلقة بتتبع وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

هناك خمس مجموعات واسعة من المنظمات التي تقدم الدعم للبرلمانات في بناء قدراتها ودعم جهودها الرامية إلى تنفيذ كامل وظائفها الأساسية:

- **الجمعيات المشتركة بين البرلمانات / شبكات البرلمانات:** بصفتها مؤسسات، كالاتحاد البرلماني الدولي؛ الرابطة البرلمانية للكومنولث، الجمعية المشتركة بين البرلمانات لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، اتحاد البرلمانات الأمريكية، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وتلتقي هذه المؤسسات بشكل منتظم لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما تقوم بتنظيم حلقات عمل وصياغة كتيبات وغيرها من المواد الرامية إلى تثقيف البرلمانيين والموظفين حول قضايا التنمية الرئيسية ودور البرلمان؛

- **شبكات البرلمانيين:** في المقابل، هناك شبكات برلمانيين تعمل من خلال فروع وطنية، وجهات متعددة الأحزاب على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتعزيز قضايا التنمية الرئيسية مثل تغير المناخ (غلوب) والطاقة المتجددة (البرلمان المعني بشؤون المناخ)؛ ومكافحة الفساد (غريكو). ولا تعتمد هذه المنظمات على التأييد المؤسسي لعملها، لكنها تبني الروابط بين الأفراد لبناء توافق في الآراء بشأن التغيير؛

المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

أنشئت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد منذ سنة 2002 كشبكة دولية من البرلمانيين الذين كرسوا أنفسهم للحكم الرشيد ومكافحة الفساد في بلدهم وفي جميع أنحاء العالم. حيث توفر هذه المنظمة التي لها 57 فرعا ضمن برلمانات في جميع أنحاء العالم، الدعم والمعرفة وتساعد في تبادل الأفكار بين البرلمانيين على المستوى الإقليمي والعالمي. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الفروع المنشأة في معظم البلدان فرصة للبرلمانيين من جميع الأطراف السياسية للتعاون والتطرق إلى القضية الرئيسية التي تؤثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة – ألا وهي الفساد-. و يتوفر المغرب على فرع برلماني تحت اسم برلمانيون ضد الفساد، كما أنه عضو في منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.

www.gopacnetwork.org

- **المنظمات المتعددة الأطراف:** هي المنظمات التابعة في المقام الأول إلى الأمم المتحدة (ليس كلها)، والتي لديها تفويض لدعم عمل البرلمانات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-

أكبر منظمة للتنمية البرلمانية في العالم – أوالتي لها مهام محددة – مجموعة الأمم المتحدة لحقوق المرأة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان –، وتشمل هذه المجموعة أيضا البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية (مثل البنك الإسلامي للتنمية). وتتبنى هذه المنظمات تطبيق خطط على المدى البعيد من أجل دعم التنمية في البلد وبالتالي دعم قدرة البرلمان. ومن شأن هذا الدعم أن يجلب معه الخبرة والمعرفة المستوحاة من أطراف عالمية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم برلمان مولدوفا

تأسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1965 وأضحى منذ ذلك الحين أكبر منفذ لمشاريع دعم البرلمانات في العالم، حيث تدعم هذه المنظمة الآن أكثر من 60 برلمانا حول العالم.

وفي يوليوز 2016، وبدعم من الوكالة السويدية للتنمية الدولية، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مشروع مع برلمان جمهورية مولدوفا. والهدف من المشروع هو تعزيز قدرة البرلمان والبرلمانيين والموظفين على المشاركة الكاملة في رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مولدوفا.

أنظر:

http://www.md.undp.org/content/moldova/en/home/presscenter/pressreleases/2016/07/13/un-nou-proiect-finan-at-de-guvernul-suediei-va-fortifica-institu-ia-parlamentului/

البنك الإسلامي للتنمية

أنشئ البنك الإسلامي للتنمية عام 1973، وهو مؤسسة مالية دولية تهدف إلى دعم التنمية في الدول التي يعتنق أغلب مواطنيها الديانة الإسلامية. وعلى عكس البنوك الأخرى المماثلة، فإن البنك الإسلامي للتنمية ليس بنكا إقليميا بل تغطي عضويته بلدانا في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. والغرض من البنك الإسلامي للتنمية هو "... تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية..."

http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous/idb_faq_ar

- **المنظمات الدولية غير الحكومية:** تتولى بعض المنظمات غير الحكومية الدولية العمل مع البرلمانات من أجل بناء قدراتها (على سبيل المثال المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية والمعهد الجمهوري الدولي ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية والمؤسسات السياسية الألمانية). فيما تناط بمنظمات أخرى مهام قطاعية تشمل العمل مع البرلمانات لتحقيق أهدافها (مثل منظمة الشفافية الدولية التي تركز على مكافحة الفساد، ومعهد إدارة الموارد الطبيعية الذي يعنى بالصناعات الاستخراجية أوكسفام، ومنظمة إنقاذ الطفولة)؛
- **شركاء التنمية:** تقدم بعض الدول التمويل للبرلمانات من خلال المشاريع الثنائية التي تسلط الضوء على بناء القدرات والبنية التحتية. وتشمل هذه المؤسسات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)؛ الوكالة السويدية للتنمية الدولية (السويد)؛ الوكالة الكورية للتعاون الدولي "كويكا" (كوريا)؛ إدارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية (أستراليا)؛ وكذا الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. أما الدول الأخرى فلديها صناديق سيادية تستخدم لتمويل مشاريع محددة مع البرلمانات (مثل الكويت).

IV. الأدوار الأساسية للبرلمان وأجرأة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أ. الوظائف الأساسية للبرلمانات

عندما نتحدث عن المهام الأساسية للبرلمان، فإننا نناقش أربعة وظائف رئيسية تشكل جزءا لا يتجزأ من ولاية البرلمان:

- التشريع: سواء عبر مناقشة وتعديل مشاريع القوانين أو تقديم مقترحات القوانين والتصويت عليها؛
- الدراسة والتصويت على مشاريع قوانين المالية؛
- الرقابة: هي العملية التي يراقب البرلمان من خلالها عمل الحكومة (أي السلطة التنفيذية) فيما يتعلق بتنفيذ القوانين وخطط التنمية أو الميزانيات التي تم اعتمادها في وقت سابق. وهناك آليات رقابية مختلفة منصوص عليها في الدستور والنظامين الداخليين لمجلسي البرلمان والقوانين التنظيمية؛
- المهام التمثيلية: وهي مهام منصوص عليها على الخصوص في الفصول 2 (البند الأول)، و11، و30 و60 من الدستور.

ب. أجرأة أهداف التنمية المستدامة:

ستتم الإحالة على الأجرأة طوال محتوى هذا الدليل؛ فاستنادا إلى الخبرة المكتسبة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لوحظ أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يلاقي المزيد من النجاح عندما تتم أجرأة هذه الأهداف عبر إشراك البرلمان والجماعات الترابية والمجتمع المدني منذ المراحل المبكرة للعملية لضمان أن تنعكس مختلف السياقات القطاعية (السياسات القطاعية) والأفقية (المساواة بين الجنسين، مقاربة حقوق الإنسان، إشراك الشباب ...)، والترابية (تنمية المجالات الترابية) والفئوية (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة والهشة) في الطريقة التي يتم بها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن هنا تتجلى أهمية تكريس آلية تعزيز الاتصال المزدوج بين البرلمان الوطني والجماعات الترابية (وربطهما مع المجتمع المدني والمواطنين) وإدراجهما في نطاق الخطة التي يعتمدها البلد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الملتقى البرلماني للجهات : فضاء للبناء التشاركي لمسارات أجرأة أهداف التنمية المستدامة على مستوى الجماعات الترابية بشراكة مع مجلس المستشارين

تمثل آلية الملتقى البرلماني للجهات إحدى الأشكال العملية لأجرأة مقتضيات الفصل 137 من الدستور الذي ينص على أنه " تساهم الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسات العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين. وقد شكلت مقتضيات الفصل 137 التي تم تحليلها في نسقيتها وفي ارتباطها مع المهام الدستورية الأساسية للعمل البرلماني، تشريعا ومراقبة وتقييما للسياسات العمومية، قاعدة معيارية للهدف الرابع من استراتيجية عمل مجلس المستشارين، المحددة في ورقة طريق 2015 – 2017 حيث يتوخى هذا الهدف " جعل مجلس المستشارين رافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة".

وقد تم تنظيم الدورة التأسيسية لهذا المنتدى بتاريخ 6 يونيو 2016 من طرف مجلس المستشارين وأنتجت هذه الدورة أرضية تضمنت عددا من التوصيات ذات الطابع الإجرائي والمسطري تتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق، يجب على البرلمان أن يضمن بأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، انطلاقا من الصياغة الأولى للسياسات العمومية القطاعية والترابية والأفقية، وصولا إلى التتبع المنتظم لتنفيذها، يشرك الجماعات الترابية بصفة مباشرة، وينبغي أن يشمل أيضا

إسهام منظمات المجتمع المدني قصد ضمان أخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار بشأن الوسائل التي يتم بها تطبيق أهداف التنمية المستدامة في مناطقهم.

في هذا الصدد، تقدمت بعض البلدان ونجحت في وضع خطط التنمية المحلية بناء على المؤشرات والجداول الزمنية الخاصة بها. فيما يخص المغرب تضمنت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية إطارا للتخطيط التشاركي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بمقتضى المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والمادة 80 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، وكذا المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

V. التشريع من أجل تعزيز بيئة ملائمة لأهداف التنمية المستدامة :

يستدعي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نهج الدول لمجموعة واسعة من السياسات والبرامج، وبغية تنفيذ برامج جديدة، يتعين على البرلمان في معظم الحالات إقرار أو مراجعة الإطار القانوني للسماح بتطبيق برامج أكثر فعالية. وفي الوقت الذي نادرا ما تعتبر فيه التشريعات مستجيبة بشكل كامل لهدف التصدي لمشكل معين، لا يختلف اثنان في كونها الخطوة الأولى والحاسمة في ضمان بيئة ملائمة لتنفيذ الأهداف الإنمائية. إضافة إلى ذلك، وباعتبار أن ميزانية الدولة السنوية تتم المصادقة عليها كقانون في البرلمان، تظهر الأهمية الإضافية الحاسمة التي تكتسيها مهمة سن القوانين التي يتكفل بها البرلمان والتي تتجلى في ضمان صرف الأموال في معالجة الأولويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

تحديد أولويات إصلاح القوانين:

يعتبر سن القوانين أحد الأدوار المركزية للبرلمانيين. في هذا الصدد، ستتطلب العديد من غايات أهداف التنمية المستدامة إصلاح

القوانين لضمان البيئة المواتية لتحقيق تلك الأهداف، إذ أن أحد الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية هو الحاجة إلى نهج منتظم لإصلاح القوانين، من أجل تمكين البرلمانيين – بناء على التعاون مع الحكومة ودعمها في تنفيذ خططها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة – من القيام بإصلاح شامل للقانون بدلا من تعديل أو سن القوانين بطريقة مجزأة، وإضاعة الوقت الثمين والطاقة والموارد.

الأهداف 13 و14 من أهداف التنمية المستدامة: حماية البيئة والمناخ في تونس من الناحية الدستورية

يعتبر الدستور الوطني بمثابة أقوى حماية قانونية ممكنة لحق معين، كما يعد واحدا من أهم الأعمال التي تسفر عنها عملية سن القوانين في البلد. وبالرغم من أن فرص الإصلاح الدستوري لا تمثل بالضرورة الجانب الشائع لعمل البرلمانيين في بعض البلدان، إلا أن المصادقة على التعديلات الدستورية يتم من طرف البرلمانيين، ويمكن أن يكون أداة مفيدة لترسيخ أهداف التنمية المستدامة في خضم الأسس القانونية للبلد. ففي تونس مثلا، اغتنم صناع القانون فرصة مراجعة الدستور في أعقاب ثورة عام 2011 لتضمينه أحكاما قوية ترمي إلى دعم البيئة والتصدي لتغير المناخ، وذلك في محاولة للتأكد من أن هذه القضايا الحاسمة سيتم دمجها في أولويات كل حكومة لاحقة.

وفي يناير 2014، تم تمرير تعديل دستوري بواسطة 144 صوتا مقابل 21 صوتا جعل من تونس أول دولة عربية – وثالث دولة في العالم – تتبنى التزاما دستوريا واضحا في الحفاظ على مناخ آمن. وأدرج هذا التعديل في الدستور الجديد بعد ضغط كبير من مجموعة من النواب الذين تلقوا دعما من البرلمان المعني بشؤون المناخ والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين التزموا بتكثيف جهودهم في سبيل

إصلاح القانون لدعم القضايا البيئية. وبالتالي فالبند الجديد بشأن المناخ المتمثل في المادة 45 ينص على التزام الدولة بضمان "مناخ سليم والحق في بيئة سليمة ومتوازنة"، وعلى"توفير الوسائل اللازمة للقضاء على التلوث البيئي". وفي وقت لاحق، كسبت هذه المجموعة من البرلمانيين المعنيين بالمناخ الوطني، تأييد البرلمان لسن قانون جديد بشأن الطاقة المتجددة. حيث تمت صياغة هذا الأخير من قبل وزارة الطاقة، وحددت بنوده أهدافا وطنية للطاقة المتجددة، كما نص على إنشاء صندوق لتحويل الطاقة للمساعدة في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة من خلال إعادة توزيع الدعم على الوقود الأحفوري. وبعد أن ساعدوا في صياغة القانون الجديد، قاد نواب البرلمان المعني بشؤون المناخ حملة لتوجيه مشروع القانون من خلال البرلمان، حيث تمت المصادقة عليه كقانون في أبريل 2015.

في المغرب نص الفصل 31 من الدستور على التزام الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في التنمية المستدامة.

وفي 6 مارس 2014 صدر القانون الإطاررقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، وتحدد المادة الأولى من هذا القانون الإطار هدفين ذوي علاقة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، خاصة الأهداف 3، 7، 11، 12، 13، 15، يتمثلان في إدراج التنمية المستدامة في السياسات العمومية القطاعية، واعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وكذا ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

ومع بداية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمكن الشروع في تقييم الحاجة إلى إصلاح القوانين التي تتعلق بهذه الأهداف، مما سيسمح بمراجعة جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بغية (أ) تحديد الغايات التي تتطلب قوانين أو تعديلات جديدة؛ (ب) إيلاء

الأولوية لاحتياجات إصلاح القوانين والتعديلات؛ و(ج) وضع أجندة متوسطة إلى بعيدة المدى تخص الإصلاح التشريعي لمساعدة كل من السلطة التنفيذية والبرلمان على صياغة وسن القوانين. وستكون هذه الإجراءات مفيدة أيضا في تعزيز تنسيق أفضل لإصلاح القوانين الرامي إلى دعم أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تغطي قضايا مثل المساواة بين الجنسين الهدف 5 على وجه التحديد، ولكنها تظهر أيضا في تنفيذ أهداف أخرى للتنمية المستدامة (التعليم والصحة والحكامة وتغير المناخ)، وعلى هذا النحو، سيكون من الأفضل تقييم مجموعة كاملة من الإصلاحات القانونية في نفس الوقت من أجل تحديد القضايا التي يمكن أن تشملها نفس الإصلاحات القانونية، بدلا من معالجة كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على حدة، ومن تم سن تعديلات منفصلة أو قوانين جديدة.

من جهته يدعو الهدف 16(الغاية 16.5) الدول إلى"**محاربة الفساد والرشوة على اختلاف أشكالها**"، مع تبني اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي توفر الإطار التوجيهي لتنفيذ هذه الغاية. من هذا المنطلق، فإن معالجة الفساد وتعزيز المساءلة العامة تدعم تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة بأكملها، وبصفة عامة، فإن تبني اتفاقية مكافحة الفساد ومضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للفساد من شأنها ضمان كون الإصلاح التشريعي يسفر عن الملاحقة القضائية والتحقيق في ظاهرة الفساد إضافة إلى الوقاية من هذه الظاهرة على نحو أكثر فعالية. ناهيك على أن مراجعة كل الثغرات التشريعية من شأنها أن تكون مفيدة للغاية لكونها تضمن بأن الإصلاحات الهادفة إلى محاربة الرشوة والفساد تعالج جميع جوانب هذه القضايا في حزمة تشريعية واحدة شاملة.

وضع مشاريع القوانين ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة

تتبع مختلف المجالس التشريعية إجراءات مختلفة لصياغة وتقديم وسن القوانين. في المغرب ينص البند الأول من الفصل 78 من الدستور على **أن لرئيس** الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين، ويمكن أن تكون مشاريع ومقترحات القوانين فعالة في تعزيز إصلاح القوانين المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

- **فيما يخص مشاريع القوانين المقدمة من قبل الحكومة:** في الوقت الذي تمضي فيه الحكومة قدما في تنفيذ خطتها وبرامجها وسياساتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، سيكون من اللازم تبني برنامج منسق من الإصلاحات التشريعية المتعلقة بهذه الأهداف. لهذا الغرض، يمكن أن يلعب أعضاء البرلمان دورا حاسما في دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراء بشأن صياغة القانون، على سبيل المثال، من خلال مختلف آليات الرقابة وتقييم السياسات العمومية وكذا تنشيط الحوار بشأن قضايا التنمية المستدامة من أجل تمكين البرلمانيين من تقديم توصيات محددة للحكومة في القضايا التي تتطلب إصلاح القوانين، وكيف ينبغي التعامل معها.

- **تقوية القدرات الخاصة بتحليل السياسات العمومية وقدرات البحث البرلماني:** إن قدرات الصياغة التشريعية في البرلمان ليست دائما كافية، لذا يمكن استثمار المذكرات الترافعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني وائتلافاتها الموضوعاتية إلى أعضاء مجلسي البرلمان من أجل بناء مقترحات تعديل جيدة على مشاريع القوانين وتقديم مقترحات قوانين. في نفس الصدد يمكن الإشارة إلى تجربة مجلس المستشارين في مجال إحداث مهمة المساعدين البرلمانيين استنادا إلى إطار استراتيجية عمل مجلس المستشارين، التي تتم أجرأتها بموجب ورقة طريق 2015 – 2017، التي ينص الهدف الثامن منها على "تحديث العمل البرلماني والإدارة البرلمانية بمجلس المستشارين"، ويتمثل الإجراء في"تخصيص موارد قارة لتعبئة مساعدين برلمانيين (assistants parlementaires) للمستشارات والمستشارين على غرار ما هو معمول به في المؤسسات البرلمانية في الدول الديمقراطية العريقة"، حيث تم الاسترشاد بالمدخل السادس من مداخل المذكرة الاستراتيجية بشأن تطوير العمل البرلماني التي تم

إعدادها من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1]، وهو المدخل المتعلق بتقوية القدرات الخاصة بتحليل السياسات العمومية وقدرات البحث البرلماني.

في الممارسة العملية، سيكون من المهم لمثل مشاريع القوانين هذه الارتباط بالخطة الوطنية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة بغية التأكد من التحقيق الشامل لهذه الأخيرة، علما أن المغرب منذ 2014 وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2015 – 2020، وترتكز هذه الاستراتيجية على سبع رهانات أساسية تتمثل في تقوية الحكامة ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتثمين وتدبير الموارد الطبيعية، وتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي، وتطبيق السياسة الوطنية في ميدان التغيرات المناخية، وتعزيز ثقافة التنمية المستدامة، وتعزيز التنمية البشرية، وتقليص الفوارق الاجتماعية بين الجهات، ثم إعطاء أولوية للمناطق الهشة.

- **المبادرات التشريعية التي يقدم عليها المواطن:** ينص الفصل 14 من الدستور على حق المواطنات والمواطنين في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، وينص الفصل 15 من الدستور على حق المواطنات والمواطنين في تقديم العرائض. وتحدد كيفيات تقديم الملتمسات في مجال التشريع وكيفيات تقديم العرائض بمقتضى القانونين التنظيميين رقم 64.14 ورقم 44.14، ويجري كل من مجلسي النواب والمستشارين مراجعات للنظام الداخلي من أجل استكمال تحديد مسطرة التعامل مع هاتين الآليتين للديمقراطية التشاركية. وسيكون من المفيد للأشخاص الذين سيستخدمون هاتين الآليتين للديمقراطية التشاركية أن يربطوا مقترحهم بشكل واضح مع خطة التنمية لعام 2030 وكذا مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بغية إثبات المصلحة العامة الشاملة ومساهمتها في أولويات التنمية الوطنية.

(1) للمزيد من المعلومات/ http://www.rs.undp.org/content/serbia/en/home/presscenter/articles/2015/12/07/portal-for-monitoring-public-finance-a-paradigm-shift-in-parliamentary-oversight-in-serbia.html

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، سن التشريعات لوضع إطار قانوني قوي لمكافحة الفساد في لبنان

إن تعزيز المساءلة العامة والتصدي للفساد يدعم جميع أهداف التنمية المستدامة التي تركز بشكل واضح على ضمان تقديم الخدمات ونتائج التنمية للشعب. من هذا المنطلق، يدعو الهدف 16 إلى تبني حكامة أكثر خضوعا للمساءلة، وتدعو الغاية 16.5 إلى " محاربة الرشوة والفساد على اختلاف أشكالها"؛ بينما تدعو الغاية 16.6 إلى "تطوير مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة على جميع المستويات". أما الغاية 16.10 فتهدف إلى "ضمان وصول العامة إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية". ومن الواضح أن للمشرعين دور حاسم في ضمان بيئة تمكينية ومعالجة السلوك الفاسد بشكل فعال.

على سبيل المثال، كان مجلس النواب اللبناني نشطا في قيادة الحملة الوطنية لمكافحة الفساد وسن إطارها القانوني، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتم تعزيز هذه المبادرة من خلال إنشاء لجنة فرعية معنية بمكافحة الفساد وشراكة اللجنة مع منظمة البرلمانيين اللبنانيين لمكافحة الفساد إضافة إلى الانخراط في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتركز هذه الجهود في الغالب على مشاريع القوانين الأربعة التالية:

1. مشروع قانون حماية المبلغين عن المخالفات: الذي تم وضع صيغته النهائية في إطار مجموعة عمل أصحاب المصلحة المتعددين، واعتماده من قبل "لجنة الإدارة والعدل"، وقد تمت إحالته على الجمعية العامة للبرلمان؛

2. مشروع قانون لتعديل قوانين الإثراء غير المشروع وإعلان الأصول: وضعت صيغته النهائية من قبل اللجنة الفرعية لمكافحة الفساد وسيخضع للنقاش من لدن "لجنة الإدارة والعدل"؛

3. مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد: تجري مناقشته حاليا من قبل اللجنة الفرعية لمكافحة الفساد؛

4. مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات: وضعت صيغته النهائية في إطار مجموعة عمل أصحاب المصلحة المتعددين، واعتمد من قبل "لجنة الإدارة والعدل". تمت إحالته على الجمعية العامة لمجلس النواب ولكن رئيس الوزراء استرده لإضافة تعليقات عليه قبل إحالته على اللجان المشتركة تمهيدا لإجراء مناقشات إضافية.

ويستحسن أن تحدد مشاريع القوانين المقترحة بشكل صريح كيفية دعمها لخطة التنمية لعام 2030 و/أولأهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها، ويمكن إدراج ذلك في مذكرة تقديم لمشروع القانون وفي العرض التقديمي لمشروع القانون. لمعالجة الأمر، قد تلجأ البرلمانات لطلب إجراء "تحليل أثر أهداف التنمية المستدامة " لتحديد كيفية انعكاس آثار مشروع القانون المقترح على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد سارعت بعض الدول بالفعل إلى إجراء التقييمات الاجتماعية – الاقتصادية أو تقييم التأثير بين الجنسين على مشاريع القوانين، وتشير التجارب السابقة إلى أن مثل هذه العملية يمكن تنظيمها من خلال وضع قائمة مرجعية بسيطة، ومن تم يمكن تطبيقها من قبل الأمانة البرلمانية و/أو موظفي دعم كل مشروع قانون يتم وضعه ويعرض للبت. كما يمكن للبرلمانيين استخدام هذه المعلومات لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعديل.

VI. إعداد الميزانية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إذا كان من المزمع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال، فسيكون من المهم تمويل هذا التنفيذ بشكل يضمن تكثيف الجهود للوصول إلى المجتمعات الأكثر تهميشا. وهناك أشكال مختلفة من التمويل التي سيتم استخدامها لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتشمل التمويل من القطاع الخاص، وتمويل الجمعيات،

والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإيرادات الضريبية، والقروض. وينبغي أن يكون أعضاء البرلمان على بينة من هذه الأشكال من التمويل من أجل ضمان أن مختلف آليات وأدوات التمويل يجري تنسيقها بشكل جيد، وذلك لتجنب الازدواجية أثناء تمويل تنفيذ هدف واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، وكذا معرفة الكيفية التي سيتم بها تنفيذ الأشكال الأخرى من التمويل، بالتوازي مع الأموال الحكومية والمساعدة الإنمائية الرسمية.

وتعتبر ميزانية الدولة السنوية أداة التمويل الأساسي التي يحتاجها كل بلد لتوجيه الموارد نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. على هذا النحو، من الضروري أن يتم وضع وتصميم عمليات الموازنة النيابية لتمكين البرلمانيين من المشاركة على نحو فعال في عملية وضع الميزانية وإقرارها. والسؤال الرئيسي هو معرفة أي من عمليات الموازنة ينبغي اعتمادها لتحقيق النتائج في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الهدف الشامل الذي بموجبه ينبغي تكثيف الجهود "التي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة".

في المغرب تجدر الإشارة إلى أن مشاريع قوانين المالية تكون مرفقة بعدد من التقارير التي يمكن للبرلمانيين من خلال تحليلها، استخدامها من أجل قراءة أفضل لمشاريع قوانين المالية من زاوية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الوثائق في: التقرير الاقتصادي والمالي، التقرير حول المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، التقرير حول النفقات الجبائية، التقرير حول الدين العمومي، التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، التقرير حول الموارد البشرية، التقرير حول المقاصة، المذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة، التقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار، المذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار.

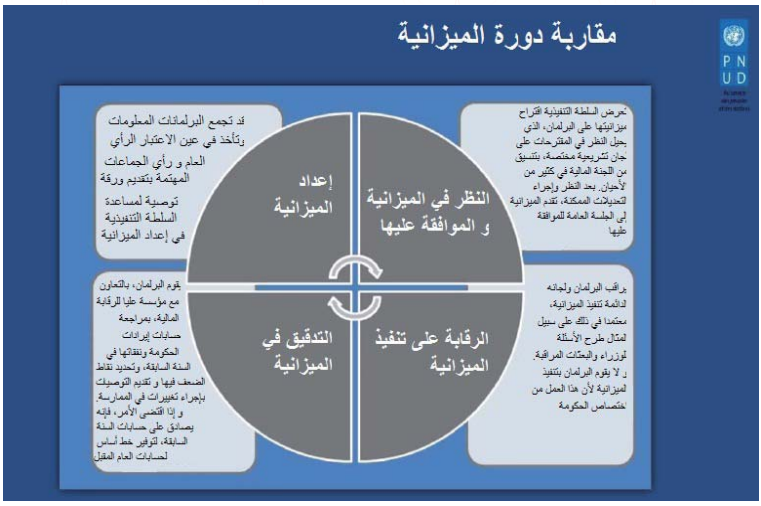

أ.الميزانية السنوية للدولة

عملية إعداد الميزانية الوطنية هي دورة سنوية تشرك السلطتين التنفيذية والتشريعية في تقدير النفقات والإيرادات، وتوزيع الأموال المتاحة على البرامج ذات الأولوية، إضافة إلى مراقبة التنفيذ والنفقات، ومن تم إجراء عملية مماثلة في كل عام. وكما يشير إلى ذلك الشكل أعلاه، وعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة رسميا عن وضع الميزانية، إلا أنه يمكن للبرلمانيين أن يلعبوا دورا هاما في الدفاع عن أولويات معينة للميزانية وذلك قبل (وأحيانا حتى أثناء) الشروع في عملية وضع الميزانية. في بعض البلدان كما في المغرب، يمكن للبرلمانيين استخدام السلطات المخولة لهم في سن القانون والرقابة لاقتراح تعديلات رسمية على الميزانية بعد أن يتم عرضها على البرلمان، وذلك في حدود المقتضيات المنصوص عليها في الفصل 77 من الدستور.

تمتلك معظم البرلمانات شكلا من أشكال تقديرات الميزانية المخصصة أو تتضمن لجنة أو لجانا مكلفة بدراسة مشروع القانون المالي والميزانيات القطاعية، وهذا يشمل عقد جلسات استماع مع مسؤولين حكوميين للتوغل في تفاصيل مقترحات الميزانية وفهم مقاصد وضعها. في بعض البلدان يمكن أيضا إشراك المجتمع المدني في هذه العملية، والسماح بحضوره في جلسات الاستماع لإبداء

رأيه حول فعالية إنجاز البرنامج الحكومي و /أو الدروس المستفادة بشأن تدبير النفقات أو الفشل في الوصول إلى المستفيدين. ويمكن للبرلمانيين، ولو بصورة غير رسمية، الاعتماد على تحليل المجتمع المدني لقوانين المالية، أو حتى الانخراط بشكل مباشر مع المواطنين لتحديد أي البرامج الحكومية نجحت و /أو فشلت في تحقيق فوائد للمحتاجين، ويمكن الاستعانة في ذلك بوثيقة مبسطة تنتجها وزارة الاقتصاد والمالية لمختلف مشاريع قوانين المالية وهي الوثيقة المسماة "ميزانية المواطن".

إضافة إلى ذلك، فإن الاسترشاد بالتوصيات الواردة في تقارير المجلس الأعلى للحسابات من قبل البرلمان وتتبعها مع الجهات الحكومية المعنية من شأنه أن يغني مساهمة البرلمانيين في جميع مراحل دورة الميزانية. في بعض البرلمانات يتم ذلك بطريقة أكثر فعالية عبر عمليات اللجان.

الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة

في بنغلاديش، تعيش قرابة 72 ٪ من الساكنة في المناطق الريفية، ولكن أكثر من ثلثي الأسر لايتوفرون على الكهرباء. ولقد التزمت الحكومة البنغالية بتوفير الكهرباء للجميع بحلول عام 2020. وحاليا، يتم الحصول على معظم إمدادات الكهرباء في بنغلاديش من واردات الغاز الطبيعي والوقود، ومن المزمع الحصول على نسب أكبر من الطاقة الإنتاجية الجديدة بفضل محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم. وقطعت بنغلاديش أشواطا كبيرة في وضع خطة طويلة الأجل لتمويل الطاقة المتجددة. وكنتيجة مباشرة لممارسة الضغط على الحكومة البنغالية في يونيو 2014، أعلنت هذه الأخيرة عن اثنتين من اعتمادات الميزانية الأساسية لتطوير مجال الطاقة المتجددة في البلاد: (أ) تخصيص ميزانية قدرها حوالي (190.000 دولار أمريكي) لتمويل هيئة تطوير الطاقات المتجددة والمستدامة؛ و(ب) إنشاء صندوق الطاقة المتجددة الذي

خصص له مبلغ يقدر بحوالي (51.65 مليون دولار أمريكي).

ولقد كانت هذه الميزانيات الداعمة لتنفيذ الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة ثمرة مجهودات الحملة الطويلة التي قادها البرلمانيون. ففي شتنبر 2012، شكل النواب المنحدرون من مختلف الأحزاب السياسية فريقا برلمانيا يعنى بشؤون المناخ ويتلقى الدعم من برلمان المناخ والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اتفق هؤلاء البرلمانيون على مجموعة من الأولويات، بما فيها الضغط على الحكومة من أجل رفع مستوى مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء، وخلق بيئة سياسية ومالية وتقنية مواتية لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وفي نونبر 2012، لعبت المجموعة البرلمانية المعنية بشؤون المناخ دورا هاما في إقرار القانون المنظم لهيئة تطوير الطاقات المتجددة والمستدامة، الذي يشكل قفزة نوعية أتاحت السبيل لجعل هذه الهيئة نقطة اتصال وطنية لتعزيز وتطوير الطاقة المستدامة. وفي نونبر 2013، قدم هذا الفريق البرلماني مذكرة متعددة الأحزاب إلى الوزراء الرئيسيين، يدعو من خلالها إلى تخصيص ميزانية كافية وغيرها من الموارد لدعم هيئة تطوير الطاقات المتجددة والمستدامة وإنشاء صندوق للطاقة النظيفة. واستمرت هذه الدعوة طوال الأشهر الستة السابقة لفترة تحديد الميزانية، مع عقد أعضاء برلمان المناخ لاجتماعات متعددة مع وزراء الطاقة والمالية. وبفضل دعوتهم الملحة وتدخلاتهم في الوقت المناسب أثناء عمليات وضع الميزانية، تمكنت مجموعة البرلمان المعني بشؤون المناخ من الحصول على تمويل لدعم هيئة تطوير الطاقات المتجددة والمستدامة وكذا صندوق الطاقة النظيفة الجديد.

انظر: نجاح نواب برلمان المناخ في إنشاء صندوق خاص بالطاقات المتجددة ودعم هيئة تطوير الطاقات المتجددة والمستدامة.

http://www.weeklyblitz.net/2014/06/bangladesh-climate-parliament-mps-successful-creating-special-fund-sreda-renewables/.

والجدير بالذكر أن التشريعات والقواعد التي توجه عملية وضع الميزانية عادة ما تحد من قدرة البرلمانات في إجراء تغييرات على الميزانية المقترحة، ففي معظم البلدان، يمكن للبرلمان خفض مخصصات الميزانية المقترحة من خلال إجراء تعديل على مشروع قانون الميزانية، لكن لا يمكنه التصويت لزيادة الإنفاق. وفي بلدان أخرى، يكون لدى البرلمان مجال أكبر لتغيير الميزانية عبر البنود، لكن دون تجاوز السقف الكلي للموازنة، مع التقيد بالقواعد الصارمة التي تتعلق بالتعديلات. وغالبا ما تتركز سلطة إجراء هذه التعديلات في يد اللجان البرلمانية المعنية بالميزانية التي تتولى التفاوض مع الحكومة – وهذا يعني أنه بوجود أسباب قوية تستدعي تعديل التدابير المقترحة في الميزانية، تلجأ اللجان البرلمانية (أو الفرق البرلمانية) إلى مناقشة الحكومة والتفاوض معها بشأن المقترحات والخيارات، ويحدث هذا الأمر في الغالب في الأنظمة الرئاسية. في المغرب مثلا ينص الفصل 77 من الدستور على أن البرلمان والحكومة يسهران على الحفاظ على توازن مالية الدولة، وللحكومة أن ترفض بعد بيان الأسباب، المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان، إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة لقانون المالية إلى تخفيض الموارد العمومية أو إلى إحداث تكليف عمومي أو الزيادة في تكليف موجود. غير أنه بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة 56 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية فإنه يمكن داخل نفس الفصل، إدخال مواد إضافية أوتعديلات مبررة ومصحوبة بالتقويمات الضرورية لأهداف ومؤشرات البرامج المعنية والتي من شأنها الزيادة أوالتخفيض في الاعتمادات المتعلقة ببرنامج معين وذلك في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم هذا الفصل.

وزيادة على مشاركة البرلمانيين في عمليات وضع الميزانية والموافقة عليها، يستطيع البرلمانيون أيضا دعم إصلاحات الميزانية التي تمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال الدعاية لها وخلق بيئة تشريعية مواتية.

ب. الإشراف على ميزانيات ونفقات أهداف التنمية المستدامة:

لعل أحد أهم الأدوار التي يلعبها البرلمانيون في دعم التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة يتمثل في المهمة الموكولة لكل عضو برلماني، والتي يتأكد بموجبها من أن التمويل المخصص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتم استعماله بطريقة فعالة وخاضعة للمساءلة وتضمن نتائج مستديمة ومثمرة. وتتطابق هذه المهمة مع خطة فعالية التنمية (انظر الجزء الثاني للمزيد من المعلومات) من ناحية التركيز على ضمان إنفاق كل من التمويلات المخصصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأنجع طريقة ممكنة وشمول الفعالية لكل القضايا لا سيما تلك التي تهم الطبقات الأكثر تهميشا واحتياجا في المجتمع.

في معظم البرلمانات، تتم مراقبة الميزانية من قبل اللجان البرلمانية المتخصصة التي كلفت بمراجعة نفقات الحكومة في نهاية دورة الميزانية. وعلى الرغم من أن هذه اللجان تلعب دورا في غاية الأهمية كجزء من إطار المساءلة المحلي في أي بلد، إلا أنها غالبا ما تعاني من نقص الموارد في العديد من البلدان، مع كل ما يصاحب ذلك من انعدام الموارد الكفيلة بعقد الجلسات والقيام بأنشطة الرصد الميداني، وكذلك القدرات المحدودة من الموظفين لمساعدة هذه اللجان على التحليل وإعداد التقارير. ولقد أحدث مجلس النواب لجنة مراقبة المالية العامة بمقتضى المادة 55 من النظام الداخلي تختص بمراقبة تتبع الإنفاق العمومي للحكومة، وكذا دراسة التقارير الموضوعاتية للمجلس الأعلى للحسابات والتقارير التي أعدها طبقا للفصل 148 من الدستور، إضافة إلى دراسة النصوص التشريعية المتعلقة بمراقبة المالية العامة.

في بعض البلدان، بذلت محاولات عدة لإنشاء مكتب مستقل للميزانية البرلمانية أو على الأقل وحدة الميزانية داخل الأمانة البرلمانية لدعم هذه المهمة الحيوية. وقد تم تصميم هذه الوحدات لتشمل اختصاصيين في الميزانية والمالية ممن هم قادرون على تقديم الخبرة في المشورة الاقتصادية والمالية وتقديم التحليل للبرلمانيين. بيد أنه مرة أخرى، غالبا ما تعاني هذه الوحدات من نقص في الموارد. وتنص

الخطط الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس المستشارين ومجلس النواب على إحداث مكاتب برلمانية لتحليل الميزانية مهمتها تأمين خبرة برلمانية موازية للخبرة الحكومية في تحليل الميزانية سواء أثناء دراسة مشاريع قوانين المالية والتصويت عليها أو أثناء تتبع تنفيذها.

على الرغم من ذلك، وإذا لم يتمكن البرلمان من تغذية هذه الوحدات من موظفيه، يمكن النظر في انتداب موظفين من مؤسسات مساءلة أخرى. على سبيل المثال، في بعض البلدان، يقوم مكتب التدقيق الوطني بانتداب موظفين لدعم لجنة الحسابات العامة البرلمانية خلال جلسات الاستماع السنوية. ويمكن أيضا النظر في الاعتماد على المجتمع المدني لتقديم مثل هذا التحليل أو للتعاقد على تقديم الخبرات الاقتصادية من المؤسسات الأكاديمية. وفي جميع الأحوال تبقى تعبئة الدور الاستشاري للمجلس الأعلى للحسابات على النحو المبين أعلاه حاسمة وهامة.

وفي سياق رصد ميزانية أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد، يواجه البرلمان عدة تحديات تأتي على رأسها الحاجة إلى بيانات مفصلة لتقييم أثر إنفاق الميزانية في التحقيق الفعلي لأهداف التنمية المستدامة، خاصة منها تلك التي تستهدف الشعب، والتوجه نحو الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الفئات المهمشة. والجدير بالذكر، كما تمت الإشارة إلى ذلك في الجزء الرابع، القسم (ب) أعلاه، أن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة يعتبر أمرا أساسيا للنجاح، ولضمان أن صناديق الدعم والبرامج تستهدف بشكل صحيح من هم في أمس الحاجة إليها. في هذا الصدد، يلعب البرلمانيون دورا حاسما في استعمال المعطيات التقييمية الصادرة بشكل خاص عن المندوبية السامية للتخطيط، والمرصد الوطني للتنمية البشرية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل تقييم مدى مساهمة تنفيذ الميزانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعقب بداية تنفيذ خطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، سيكون من المفيد للبرلمانيين و /أو لأعضاء اللجان البرلمانية للحسابات العامة والشؤون المالية، تكثيف الجهود والعمل مع وزارات المالية والمؤسسات المشار إليها في الفقرة السابقة لتحديد الثغرات القائمة في جمع البيانات الحالية وإعداد التقارير والعمل بشكل تعاوني

على تحسين كيفية جمع المعلومات وفحصها وإحالتها على البرلمان. كما يمكنهم العمل مع زملائهم البرلمانيين بهدف الحصول على المعلومات التي تهم دوائرهم الانتخابية والجماعات الترابية الداخلة في إطارها والاحتياجات المتعلقة بها، والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في توزيع الميزانية والنفقات. ويمكن لجمع المعلومات على هذا النحو الاستباقي أن يدر النفع على مجمل التقارير الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، والتي ستكون ضرورية سواء من أجل تتبع التقدم المحرز في الخطط الوطنية لأهداف التنمية المستدامة أو لتغذية أنظمة الرصد العالمية.

استعمال الوسائل المبتكرة لرصد الميزانية لتتبع نفقات أهداف التنمية المستدامة

لعل أهم التحديات التي تصادفها عملية الرقابة على الميزانية تتمثل في تتبع المجالات التي أنفقت عليها الأموال والأثر الذي خلفته في حياة المواطنين. ففي الوقت الذي يمكن فيه لمؤسسات التدقيق المساعدة في معرفة ما إذا ما كان التمويل أنفق وفقا للقوانين واللوائح، نجد أن مراجعة الأداء هي أقل شيوعا، لذا سيكون من المحبذ أن يتولى البرلمان النظر في تخويل هذه الصلاحيات لديوان المحاسبة التابع له وذلك من خلال إصلاح القوانين. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت تستخدم بشكل متزايد وتساعد في مراقبة الميزانية وإخضاعها للمساءلة، بما في ذلك دعم الرقابة البرلمانية. فمن خلال جمع ونشر البيانات المالية والنفقات، تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآن بتوزيع البيانات بشكل أفضل (مثلا يتم تصنيفها حسب الجنس، والعوامل الديموغرافية والجغرافية) ويسهل استعمالها من قبل أعضاء البرلمان وغيرهم من المهتمين في تقييم كيفية صرف الميزانية. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون تصفية الميزانية بوصفه القانون المتعلق بتنفيذ قانون المالية المنصوص عليه في المادة 64 من القانون التنظيمي رقم 130.13 يكون مرفقا بتقرير سنوي حول نجاعة الأداء يعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، حيث

يمثل هذا التقرير تلخيصا وتجميعا لتقارير نجاعة الأداء المعدة من طرف القطاعات الوزارية أو المؤسسات، ويكون مشروع قانون التصفية مرفقا أيضا بتقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية وتقرير افتحاص نجاعة الأداء.

في صربيا، تعمل الجمعية الوطنية مع المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بصربيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير بوابة الميزانية والنفقات التي من شأنها تمكين مراقبة نفقات الميزانية العامة على نحو أفضل، وتعتمد البوابة على الممارسات الجيدة المستوحاة من بوابة نظام معلومات الميزانية العامة للبرلمان البرازيلي، والتي تعد واحدة من أفضل أنظمة معلومات الميزانية العامة التي تتيح سهولة الولوج إلى قواعد البيانات الحكومية المتعلقة بوضع الخطط والميزانيات العامة من خلال أداة استعلام واحدة على الانترنت. وعملت لجنة التمويل التابعة للجمعية الوطنية الصربية في تعاون وثيق مع وزارة تدبير الخزانة المالية على التوصل إلى مذكرة تفاهم وبروتوكولات حول تبادل البيانات. وبالإضافة إلى جمع البيانات الخام من إدارة الخزينة، ستتولى البوابة الصربية إدراج ومقارنة المعلومات التي تقدمها وزارة تدبير المالية مع معلومات جهاز الرقابة المالية للدولة ومكتب التزويدات ووكالة الدين العام، من خلال استيعاب قواعد البيانات الخاصة بهم. وبالتالي فإن الجمع بين بيانات نفقات الميزانية العامة، ونتائج التدقيق وبيانات التزويدات العامة يعتبر طفرة عالمية في مجال رقابة الميزانية. فقبل البدء في استعمال البوابة، لم تكن هنالك أية آلية منهجية تسمح للجمعية الوطنية الصربية بالتدقيق في النفقات العامة. إذن، فالبوابة تسمح الآن بإجراء المراجعة والتحاليل التي من شأنها أن توفر مدخرات، كما تمكن من تحسين تقديم الخدمات العامة من خلال تحديد نسبة الخسارة وسوء الإدارة.

بدأت البوابة تعمل في نسختها التجريبية في 1 دجنبر 2015، مع إتاحة الولوج في المرحلة الأولى للنواب فقط[1].

(1) للمزيد من المعلومات، المرجو الإطلاع على الاتحاد البرلماني الدولي (2011) الجنس- البرلمانات الحساسة: استعراض عالمي للممارسات الجيدة، www.ipu.org / pdf / publications / gsp11 -e.pdf.

VII. الرقابة البرلمانية: رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إن من أهم واجبات البرلمانيين – سواء كانوا في الأغلبية أو في المعارضة – الإشراف على السلطة التنفيذية من أجل ضمان المساءلة للتقديم الكفء والفعال للنفقات والقوانين والبرامج الموجهة للسكان. ولتحقيق هذه الغاية، عادة ما تخول البرلمانات صلاحيات قوية للتحقيق والاستجواب والمراقبة. وتقر خطة 2030 للتنمية بأن ضمان المساءلة عن طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة له أهمية كبرى في ضمان فعالية خطة التنمية في تحقيق نتائج ملموسة للشعوب. وفي هذا الصدد، تلعب البرلمانات دورا هاما باعتبارها واحدة من آليات المساءلة المحلية الأقوى في البلاد. فالبرلمانات تضمن المساءلة من خلال سن القوانين، إضافة إلى أنها تتحمل مسؤوليات مباشرة لضمان المساءلة من خلال جهود الرقابة الخاصة بها.

وباعتبارهم ممثلين لدوائرهم الانتخابية، يلعب البرلمانيون دورا هاما في استخدام العضوية بلجانهم كفرصة للتجاوب مع انتظارات المواطنين وآرائهم وعكسها في عمليات سن القوانين وتقديم مقترحات تعديل الميزانية والسياسة المتبعة، كما أن بإمكان اللجان اغتنام الفرصة لإجراء فحص مفصل للقضايا الهامة مع أخذ المزيد من الوقت للنظر في القضايا وإشراك شريحة واسعة من أصحاب المصلحة في المشاورات، وعلى هذا النحو يمكن أن تشكل اللجان منتدى جد فعال لتمكين المواطنين والمجتمع المدني من توفير معطيات مباشرة للبرلمانيين بشأن نقاط القوة والضعف في البرامج والسياسات الحكومية، وتقديم المشورة بشأن التحسينات. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون للبرلمانيين دور أساسي كحلقة وصل بين الدولة والمواطنين، بما في ذلك الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، وسيكون من الجيد إشراك المواطنين من قبل اللجان كجزء أساسي في وظائفهم.

أ. مراقبة اللجان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تعتبر لجان الرقابة واحدة من أهم الآليات التي يمكن أن تعتمد عليها البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لأنها تعطي للبرلمانيين فرصة لتقييم ما إذا كانت السياسات والقوانين

والبرامج تنفذ بشكل فعال في دعم أهداف التنمية المستدامة، وإن لم يكن الحال كذلك، فهي تقدم توصيات بشأن كيفية تحسين التنفيذ. وعادة ما تخول للجان البرلمانية صلاحية مطالبة الجهات الحكومية بالمعلومات والوثائق، بغية استجواب المسؤولين الحكوميين وعقد جلسات استماع (بما في ذلك الزيارات الميدانية) من أجل التمكن من فهم كيفية عمل الحكومة وكيفية قيامها بواجباتها تجاه الشعب. وبما أن اللجان سباقة إلى المشاركة في الرصد والمراقبة، فإنه من شأنها أن تكون واحدة من أقوى آليات المساءلة المحلية المتاحة لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أكمل وجه. ويتضمن النظام الدستوري المغربي عددا من آليات الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في مجال تحقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كالأسئلة (الفصل 100 البند1 من الدستور)، وجلسة الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (الفصل 100 البند 3 من الدستور)، ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة حسب الحالات المنصوص عليها في (الفصل 101 البند 1 من الدستور)، والجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية (الفصل 101، البند2 من الدستور)، واستماع اللجان البرلمانية إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، بحضور الوزراء المعنيين، وتحت مسؤوليتهم (الفصل 102 من الدستور)، والقيام بمهام استطلاع حول مواضيع محددة تتعلق بشروط وظروف تطبيق نص تشريعي معين أو مواضيع تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني أو نشاط من أنشطة الحكومة أو الإدارات أو المؤسسات والمقاولات العمومية حسب الكيفيات المنصوص عليها في النظام الداخلي (م 59 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين)، لجان تقصي الحقائق (ف67 من الدستور).

ولقد أثير النقاش على سبيل المقارنة حول أفضل السبل لاستخدام آليات اللجان البرلمانية للإشراف على التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية أولا ثم لأهداف التنمية المستدامة ثانيا. خلال الأيام الأولى من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كان هناك الكثير من الحماس بشأن فكرة إنشاء لجنة برلمانية متخصصة في الأهداف الإنمائية للألفية، والتي سيكون لها بعد ذلك مسؤولية الإشراف على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية كولاية وحيدة. ويمكن

القول أن هذا النهج لا يتماشى مع اتساع نطاق الأهداف الإنمائية للألفية وأهميتها بالنسبة لكل قطاع من العمل الذي تقوم به اللجنة البرلمانية. ولئن كان منطقيا بعض الشيء تعيين مركز تنسيق لعمل اللجنة التي يمكن أن تكون مسؤولة عن الرقابة العامة لإطار التنمية المستدامة، فإن إعطاء لجنة واحدة وحدها مسؤولية هذه الأجندة الحاسمة يمثل حجما كبيرا من العمل على أرض الواقع، خاصة وأن السبعة عشر هدفا تتقاطع تقريبا مع كل جوانب التنمية الوطنية، وهذا يشكل في حد ذاته تحديا في تنفيذها. وتشير التجربة المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن اللجان المتخصصة في أهداف التنمية المستدامة كثيرا ما تعاني من نقص في الموارد وتشكل عبئا إضافيا على الموارد البرلمانية الشحيحة التي تقوم فيها اللجان القائمة بنفس المهمة.

الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة: تطبيق المساواة بين الجنسين في مختلف الآليات البرلمانية التي تراعي الفوارق بين الجنسين[1]

في فيجي، تم تعميم النظام الأساسي الجديد للبرلمان[2] فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في عمل اللجان البرلمانية، مع الاعتراف بأن جميع اللجان الدائمة لديها دور تلعبه في ضمان أخذ قضايا المساواة بين الجنسين بعين الاعتبار. يبين القسم 110[1] من النظام الأساسي سلطات كل لجنة وتتمثل في مراجعة مشاريع القوانين، وتحقيقات الرقابة وغيرها من الوظائف الرئيسية، ويوضح القسم 110[2]: "في إطار الأنشطة المنصوص عليها في هذا البند بأنه ستتكفل اللجنة بإيلاء الاعتبار الكامل لمبدأ المساواة بين الجنسين، وذلك لضمان أن يتم البت في جميع المسائل من حيث تأثيرها وفائدتها لكل

(1) المرجو الإطلاع على النظام الجديد لبرلمان فيجي
http://www.parliament.gov.fj/getattachment/Parliament-Business/Rules-of-the-House/SO-210316.pdf.aspx

(2) http://parliamentofindia.nic.in/ls/intro/committee_on_empowerment.htm

من الرجال والنساء على حد سواء" . وقد أدى هذا البند بالفعل إلى تغيير في كيفية عمل لجان مجلس النواب، ففي عام 2015، أجرت لجنة الموارد الطبيعية جلسات استماع وأصدرت تقريرا بشأن تطوير حديقة، ومن أجل ضمان الامتثال للبند 110 (2) ولضمان أن تسمع أصوات النساء، دعت اللجنة عددا من منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع النساء إلى تقديم عروض حول هذا الموضوع وتقديم وجهات نظرهم بشأن تأثيره على النساء المتضررات. علاوة على ذلك، توجد في الهند لجنة تمكين المرأة[1]، وهي لجنة برلمانية متخصصة تتمتع بصلاحيات واسعة بما في ذلك: (1) النظر في التقارير المقدمة من اللجنة الوطنية للمرأة وتقديم تقاريرعن التدابير التي ينبغي اتخاذها من قبل الحكومة لتحسين وضع المرأة؛ (2) دراسة التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان المساواة في جميع الأمور؛ (3) دراسة التدابير التي اتخذتها حكومة الاتحاد من أجل التعليم وتمثيل المرأة في الهيئات التشريعية وغيرها من المجالات. و(4) النظر في أية قضايا أخرى يحيلها عليها رئيس المجلس أو تنظر فيها بمبادرة منها. وفي 2015، نظرت هذه اللجنة في عدة مسائل أبرزها: النساء في وضعية احتجاز والوصول إلى العدالة؛ المرأة والرعاية الصحية؛ المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه المرأة؛ تنفيذ القوانين لحماية النساء من العنف الأسري؛ التحرش الجنسي بالنساء في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية؛ خطط التأمين للنساء؛ تمكين المرأة القبلي؛ وحالة النساء العاملات في القطاع غير المنظم[2]. ولقد تم تنفيذ كل هذه الاستفسارات بشراكة مع لجان أخرى ذات اختصاصات مماثلة.

(1) http: / / 164.100.47.192 / Loksabha / Committee / CommitteeInformation.aspx?comm_code=8&tab=2

(2) تم تكييف دراسة هذه الحالة من دراسة الحالة المدرجة في الاتحاد البرلماني الدولي وحملة الألفية (2010) دراسة تحليلية لآليات برلمانية للأهداف الإنمائية للألفية، pp.23-25.

تنخرط العديد من اللجان في الأنشطة التي تساهم في رقابة أهداف التنمية المستدامة، وذلك نظرا لكون مهامها القطاعية تغطي هدفا أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة. من أجل القيام بهذا العمل على نحو أكثر فعالية، يحبذ استعراض مجالات اختصاصات اللجان القائمة لتقييم أية الأهداف التي تمت تغطيتها. وستهتم اللجنة البرلمانية المعنية بقطاع الصحة بالهدف 3 للتنمية المستدامة (الصحة الجيدة والسليمة)، في حين تهتم اللجنة البرلمانية المعنية بقطاع التعليم بقضايا تنضوي تحت لواء الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (جودة التعليم). وإذا قرر البرلمان إدماج أهداف التنمية المستدامة من خلال اللجان القائمة، فسيكون من المفيد استعراض المهام الحالية أو سلطة كل لجنة بغرض توضيح ما تشرف عليه كل واحدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (أو فيما يتعلق بغايات محددة).

لجان أهداف التنمية المستدامة المختصة/القطاعية: الإيجابيات والسلبيات

عن طريق لجان قائمة:

- تكون اللجان عادة بالفعل قائمة، ويكون لها تمويل وموظفون؛
- سيتم تداول مواضيع الخبرة بين أعضاء اللجنة والموظفين؛
- لن تكون هناك حاجة لتغيير النظام الداخلي لإنشاء لجنة جديدة (على الرغم من أنه لا يزال من الممكن النظر في قوانين الرقابة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فيما يخص اختصاصات كل لجنة)، وبالتالي يمكن للبرلمان أن يبدأ العمل بشأن القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فورا؛
- سيكون هنالك المزيد من الوقت لإجراء فحص معمق حول التشريعات وتوفير الرقابة فيما يتعلق بكل أهداف التنمية المستدامة وغاياتها (مقارنة مع لجنة واحدة لأهداف التنمية

المستدامة التي من شأنها أن تكون بحاجة إلى النظر في جميع القوانين والسياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة).

إنشاء لجنة جديدة تعنى بأهداف التنمية المستدامة:

- إنشاء لجنة جديدة تعنى بأهداف التنمية المستدامة يتيح الفرصة للبرلمان لإصدار بيان علني واضح على الأهمية التي يوليها إلى أهداف التنمية المستدامة.
- يمكن أن تكون اللجنة بمثابة نقطة اتصال مركزية داخل البرلمان فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، سواء بالنسبة للحكومة أوالمجتمع المدني أوالمواطنين.
- وهذا قد يجعل تتبع التشريعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة - أسهل (على الرغم من اتساع نطاق القضايا المعنية بأهداف التنمية المستدامة، ستولي جميع القوانين الآن الأهمية لأهداف التنمية المستدامة وسوف يتعين التعاون مع اللجنة القطاعية ذات الصلة).

في حالة ما إذا اختص البرلمان بإنشاء لجنة محددة معنية بأهداف التنمية المستدامة لتكون بمثابة لجنة تنسيقية في اتخاذ زمام المبادرة لضمان مراقبة وتقييم أهداف التنمية المستدامة، يمكن النظر في تكليف لجنة قائمة. وإذا كان البرلمان يتوفر مسبقا على لجنة الشؤون الاجتماعية أو لجنة الحد من الفقرمكلفة بولاية واسعة للنظر في قضايا التنمية المستدامة أو التخفيف من حدة الفقر، فيمكن أن تكون لهذه اللجنة أيضا الخبرة مما يجعلها بمثابة جهة تنسيق معنية بأهداف التنمية المستدامة فعالة داخل البرلمان. ويمكن أن تساعد أيضا هذه الأخيرة في تنسيق الجهود التي تبذلها لجان أخرى للنظر في القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، علاوة على أنه يمكن أن تلعب دورا في مراجعة أية تقارير متعلقة بأهداف التنمية المستدامة الوطنية التي تنتجها الحكومة. وأيا كانت القرارات المتخذة فيما يخص تحليل التكاليف والمنافع، يجب أخذ كافة الخيارات والتكاليف بعين الاعتبار قبل أن يقرر البرلمان الكيفية التي يود أن يتعامل بها مع رقابة أهداف التنمية المستدامة.

إنشاء لجنة الأهداف الإنمائية للألفية /أهداف تنمية مستدامة متخصصة: الممارسات الجيدة في المجلس الوطني في نيجيريا[1]

عممت العديد من البلدان الرقابة على الأهداف الإنمائية للألفية من خلال اللجان البرلمانية الحالية، وتعتبر الجمعية الوطنية لنيجيريا من بين الممارسات الجيدة العالمية نظرا لإنشائها لجنة مخصصة للأهداف الإنمائية للألفية، التي أعيد تكليفها في ديسمبر 2015 باعتبارها لجنة أهداف التنمية المستدامة[2].إلا أنه يجب تقييم حالة نيجيريا في إطارها الشامل، حيث تم ربط جهود تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ربطا وثيقا ببرنامج تخفيف أعباء الديون بنيجيريا. هذا، وقد تلقت الأهداف الإنمائية للألفية في نيجيريا بعد صدورها دفعة من التزامات ديون نادي باريس، وتم الاتفاق على تحويل حصتها من 110 مليار من الديون إلى تمويل المشاريع الإنمائية للألفية، وأسفر هذا الاتفاق عن إنشاء الحكومة للجنة تسهر على إبلاغ الرئيس بالتقارير فيما يخص إدارة الأموال المخصصة للأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي الإشراف على جميع الأنشطة النيجيرية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي محاولة منه لتحسين مواءمة الهياكل الخاصة به مع تلك الخاصة بالحكومة، قرر مجلس النواب النيجيري خلق لجنة دائمة مكرسة للأهداف الإنمائية للألفية. وقد كلفت هذه اللجنة ليس فقط بالإشراف على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن أيضا بالإشراف على الأموال التي تم تخصيصها للأهداف الإنمائية للألفية. ووفقا لذلك، أنشأ

(1) AllAfrica online, déc 2010 http: //allafrica.com /stories /201512101048.html.

"نيجيريا: الأهداف الإنمائية للألفية – مندوبون ملتزمون ببلوغ مجموعة من الأهداف"بوده كاديبو (2015)

(2) http://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Committees/Joint/Law_Enforcement/Human_trafficking.

مجلس النواب النيجيري لجنة دائمة جنبا إلى جنب مع جميع اللجان الدائمة الأخرى (على سبيل المثال التعليم، الصحة، والميزانية). واستجابت السلطة التنفيذية بشكل إيجابي لجهود البرلمان من خلال إنشاء مركز تنسيق برلماني خاص بالأهداف الإنمائية للألفية. فشملت اللجنة الرئاسية لتقييم ورصد الأهداف الإنمائية للألفية على سبيل المثال، رئيس لجنة الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للمجلس الوطني. وعلاوة على ذلك، وردت تقارير الرقابة التي أنتجتها لجنة الدفاع للأهداف الإنمائية للألفية على الموقع الإلكتروني للحكومة، بما في ذلك أداة ونموذج المراقبة لإظهار ملخصات الإنفاق والنشاطات، فضلا عن تحليل المداخيل والمصاريف.

أهداف التنمية المستدامة 5 و16:
القضاء على الاتجار بالبشر

لا تزال آفة الاتجار بالبشر تشكل مشكلا متجذرا وتحديا كبيرا، على الرغم من اتخاذ خطوات جادة لمحاولة معالجة ظاهرة العنف ضد الرجال والنساء والأطفال، إنه واقع مأساوي يتطلب بذل قصارى الجهود من جميع الأطراف. وفي هذا الصدد تدعو أهداف التنمية المستدامة كافة الحكومات إلى اتخاذ إجراءات للقضاء على هذه الآفة: يدعو الهدف 5.2 على الخصوص إلى "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار وأنواع العنف الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال. في حين ينشد الهدف 16.3 " إنهاء الإساءة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف وتعذيب الأطفال". وتعتبر محاولة معالجة هذه الآفة متعددة الأوجه – مع ضمان أن الإطار التشريعي والآليات الداعمة الأخرى كافية وملائمة – في حد ذاتها خطوة حاسمة.

علاوة على ذلك، فتحت اللجنة البرلمانية المشتركة الاتحادية المختصة في تطبيق القانون في أستراليا على سبيل المثال

تحقيقا فيما يخص ظاهرة الاتجار بالبشر في ديسمبر 2015. تبحث لجنة التحقيق هذه في قضايا الثقافة وتطبيق القانون والجريمة العابرة للحدود والهجرة والتكنولوجيا، إضافة إلى تحديد تدابير عملية لمواجهة هذه التحديات[1].وفي هذا الإطار تلقت هذه اللجنة إحدى وعشرين تقريرا، أغلبهم من منظمات المجتمع المدني والشبكات النسائية العاملة في هذه القضايا.

من جهتها بدأت لجنة الشؤون الداخلية البرلمانية في المملكة المتحدة التحقيق في الاتجار بالبشر في عام 2008 [2] وأعلن عنها في عام 2009 [3]، وتعتبر المملكة المتحدة مثالا حيا يقتدى به فيما يخص العمل البرلماني؛ ففي عام 2013 طرحت الحكومة مشروع قانون يخص فرض غرامات على الرق الحديث. تبعا للتحقيق الأولي، وفي مارس 2014، عقدت اللجنة البرلمانية المشتركة لمشروع الغرامات على الرق الحديث جلسات استماع عامة مستهدفة بشأن هذه المسألة[4]. إلا أن هذه اللجنة تتمتع بصلاحيات ضيقة متعلقة بالنظر في ما إذا كان مشروع القانون من شأنه أن يكون فعالا في حماية ضحايا الرق والاتجار بالبشر، وتأمين إدانة الجناة. ولقد تم تمرير مشروع القانون في عام 2015 – 2016، ولقد أثنى مجلس العموم على إدراج أهداف محددة في أهداف التنمية المستدامة تركز على آفة الاتجار بالبشر[5].

وفي المغرب، صدر سنة 2016 قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر ينص على مقتضيات وتدابير للوقاية وزجر الاتجار بالبشر وحماية وتعويض ضحاياه. كما نصت المادة 6

(1) http://www.parliament.uk/business/committees/committees-archive/home-affairs-committee/hacpn080118no21/

(2) http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200809/cmselect/cmhaff/cmhaff.htm

(3) http://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/joint-select/draft-modern-slavery-bill/news/-evidence-session-draft-modern-slavery-bill-1/.

(4) http://www.parliament.uk/edm/2015-16/1255

(5) Union interparlementaire : Lignes directrices sur les services de recherche parlementaire ; 2015

من القانون المذكور على إحداث لجنة وطنية استشارية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه. من مهامها الأساسية إعداد تقرير وطني سنوي حول المجهودات المبذولة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه والإكراهات المتعلقة بهذا المجال.

ب. زمن طرح الأسئلة/الاستجوابات :

تعتبر الآليات التي تمكن البرلماني من استجواب الوزراء بشأن المواضيع التي تدخل ضمن اختصاصاتهم من بين أبسط الآليات البرلمانية للمطالبة بمساءلة الحكومة، بل وأكثرها فعالية. تختلف هذه الآليات تبعا لشكل السلطة التشريعية، ولكن يبقى الهدف نفسه – طرح التساؤلات على الوزراء سواء كتابيا أو بطريقة شفهية والمطالبة برد فعل المواطنين.

يتم اعتماد آليتين أساسيتين في جميع أنحاء العالم، وهما:

الأسئلة: عملية اعتمادها في الأنظمة البرلمانية، حيث يتم تخصيص وقت معين لاستجواب الوزراء من قبل أعضاء مجلس النواب وتكون الإجابة بطريقة شفهية. كما يمكن طرح أسئلة كتابية. يمكن طرح الأسئلة من قبل أعضاء الأغلبية والمعارضة. في المغرب يحدد النظام الداخلي لمجلس المستشارين كيفيات ممارسة الرقابة على الحكومة عبر الأسئلة، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة (المواد 241 – 242)، والأسئلة العادية (المواد 243 – 249)، والأسئلة الشفهية التي تليها مناقشة (المواد 250 – 256)، والأسئلة الآنية (المواد 257 – 259)، والأسئلة الكتابية (المواد 260 – 263).

الاستجواب: تستخدم هذه الطريقة في النظم الدستورية المقارنة المتسمة بفصل صارم للسلطات حيث أن الوزراء لا ينتمون عادة إلى المجلس، وبالتالي يجب استدعاؤهم إلى البرلمان للرد على أسئلة الأعضاء، مع العلم أنه لا بد من تقديمها مع إشعار، من أجل إعطاء الوزير الوقت الكافي من أجل الترتيب للحضور إلى

البرلمان، ويمكن أن تكون هناك إمكانية إرفاق الاستجواب بطلب رفع الخصوصية عن الوزير في بعض البرلمانات.

إن هذه الإمكانيات تعتبر من أنجع الوسائل، بغض النظر عن شكل الاستجواب الذي تم إتباعه، التي تسعى للحصول على الاستفسارات من طرف أي برلماني ، وذلك بهدف رفع قضية أهداف التنمية المستدامة للرأي العام داخل البرلمان، والمطالبة بإجابات من طرف الحكومة في هذا الصدد. يمكن أن تركز الأسئلة على التخطيط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع (مثلا ما هو الوضع الحالي لوضع خطة وطنية تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومتى سيتم إيداعه في البرلمان؟)، أو يمكن أن تكون أكثر تحديدا من ذلك بكثير، وذلك بالتحقيق في تنفيذ هدف واحد محدد من أهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال ما هو القطاع الحكومي الذي سيهتم بمعالجة قضايا عدم المساواة وفقا للهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة؟). كما يمكنها أيضا أن تتساءل حول أنشطة محددة فيما يتعلق بالغاية (مثلا ما هي المجهودات التي تبذلها الحكومة لتعزيز تقديم الخدمات من قبل مؤسسة التعليم المهني في محافظة ما وفقا للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية 4.4).

وضع ضغوط برلمانية على الحكومة من أجل العمل على قضايا أهداف التنمية المستدامة

في سريلانكا، يعتبر وقت السؤال فرصة يستغلها البرلمانيون بهدف مساءلة الوزراء عن التقدم المحرز في تنفيذ قضايا أهداف تنمية مستدامة محددة. علاوة على ذلك، يعتبر الموقع البرلماني من بين الممارسات العالمية الجيدة، إذ يشكل آلية ليس من شأنها فقط تمكين البرلمانيين من إثبات التزامهم علنا بالإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو استباقي، وإنما تمكن المواطنين أنفسهم أيضا من الحصول

على معلومات من الحكومة فيما يتعلق بما تم القيام به (أوما لم يتم القيام به). تم استخدام وقت الأسئلة مثلا في مساءلة وزير المالية والتخطيط فيما يتعلق بالحصول على معلومات عن خطوط ومستويات الفقر، إذ من الصعب الحصول على هذه المعلومات، ولكن وقت المساءلة يعتبر وسيلة ناجعة تسعى لرفع الستارعما يحدث.

أنظر:

http: //www.parliament.lk /en /business - of - parliament / parliamentary - questions

VIII. تمثيل - إشراك المواطنين وتسهيل المشاركة العامة:

تتمثل شرعية البرلمان وأعضائه في كونهم يمثلون الأمة مما يعني أنه ينبغي على المؤسسة والأفراد تطوير وسائل نشطة تسعى أساسا لإشراك المواطنين للتأكد بصفة منتظمة من مصالحهم وآرائهم وانشغالاتهم، ويؤدي إهمال هذا المعطى إلى تناقص شرعية المؤسسة البرلمانية.

يجدر القول بأنه لا يمكن أن يكون النواب خبراء في كل الموضوعات التي يواجهونها، ومع ذلك يجب عليهم التأكد من أن المواطنين يعملون ويعيشون مع القوانين التي يتم سنها والميزانيات التي يتم اعتمادها، وفي نفس الوقت ينبغي أن يمتلكوا فرصة للتواصل مع ممثليهم، مما قد ينتج عنه سن قوانين أكثر ملاءمة، يمكن المصادقة عليها في الأخير من طرف البرلمان. وهكذا يمكن للنواب جمع قدر كاف من المعلومات للبت والنظر في القضايا التي تخص المواطنين عامة، وبالتالي التعبير والدفاع عنها في البرلمان.

إن نفس المنطق ينطبق على الأثر الإيجابي المتوقع للحوار العمومي في المؤسسة البرلمانية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أن تكون الأطر القانونية التي أنشئت والتمويل

المخصص لتحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة معتمدة على ردود أفعال المواطنين المستفيدين أساسا من هذه التغييرات. يجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة واضحة لجميع المواطنين كمجموعة من الأهداف التي تسعى إلى أن تجعل حياتهم أفضل. وقد يتطلب هذا إحداث تغييرات ثقافية أو قانونية على سلوكهم، ولكن بفضل مشاركتهم فيها وفهم الحاجة لمثل هذه التغييرات، سيكون بمقدورهم الحصول على نتائج إيجابية نحو مستقبل أفضل.

على سبيل المثال نص الهدف الثالث من خطة العمل الاستراتيجية لمجلس المستشارين برسم الفترة 2015 إلى 2018 على جعل مجلس المستشارين فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفي هذا الإطار نصت الإجراءات المرافقة لهذا الهدف على تحديد تشاركي (الرئاسة، المكتب، رؤساء الفرق البرلمانية) بتشاور مع المجتمع المدني لعدد من الموضوعات التي يمكن أن تكون موضوع أنشطة للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي على مستوى مجلس المستشارين. ومن الموضوعات ذات العلاقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تمت الإشارة إليها في التحديد الأولي الوارد في خطة العمل الإستراتيجية منظومة الحماية الاجتماعية للفئات الهشة من منظور مرتكز على حقوق الإنسان؛ تحديث الأنظمة القانونية لحماية وتثمين الموارد الطبيعية؛ مفهوم العمل اللائق؛ حماية حقوق الأشخاص ذوي إعاقة والنهوض بها؛ تقوية الضمانات القانونية للحقوق الإنسانية للنساء؛ الإطار القانوني للسياسة العمومية المندمجة لفائدة الشباب؛ وكذا الإطار القانوني المتكامل المتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد والولوج إلى المعلومات.

إضافة إلى الجوانب التقنية الأساسية المحددة لعمل البرلماني باعتباره مشرعا، فإن واقع معظم أعضاء البرلمان يتحتم عليهم باستمرار الاستجابة لاحتياجات ومشاغل المواطنين حيث يتلقى

البرلماني العديد من الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية وأحيانا طلبات ذات طابع شخصي، وقد تشكل الاستجابة لهذه الطلبات وظيفة بدوام كامل في حد ذاتها. ومن تم فالبرلماني الفعال يكون سباقا في إشراك المواطنين في جميع نواحي عمل البرلمان، كوسيلة ودافع له لضمان أن تنعكس مصالحهم في التشريعات وفي الميزانية، وهو الشيء الذي سينعكس إيجابا على عمل البرلمان، بحيث سيضمن أنه، كمؤسسة، سينتج القوانين بشكل أفضل وبتمويل أكثر كفاءة. يمكن للبرلماني أيضا، من خلال جمع الأفكارمن المواطنين وترجمتها إلى أعمال تشريعية، تحقيق نتائج إيجابية في تطوير الإجابات على التحديات الوطنية أو حتى ذات الطابع الترابي في بعض الأحيان مع احترام اختصاصات الجماعات الترابية.

جنوب أفريقيا: إطار المشاركة العامة

تنص المادة 59 من دستور جنوب أفريقيا (1996) على أنه يجب على المجلس الوطني "تسهيل إشراك المواطنين في العمليات التشريعية وغيرها "ومن أجل وضع هذه المادة قيد التنفيذ، تم تأسيس إطار المشاركة العامة سنة 2013 القائم على أربعة مستويات:

المستوى 1: إبلاغ المواطنين عن عمل البرلمان والحكومة؛

المستوى 2: استشارة المواطنين وأخذ مداخلاتهم بعين الاعتبار؛

المستوى 3: إشراك المواطنين عن طريق إقامة الحوار؛

المستوى 4: التعاون مع المواطنين من خلال خلق فرص للشراكة.

www.sais.gov.za/docs/pubs/pdf.pdf

توجد عدة وسائل تمكن أعضاء البرلمان من بناء الحوار:

- **المنتديات العامة المحلية:** إما داخل دائرة انتخابية أو مجتمع محلي، إذ يتمكن البرلماني من تنظيم المنتديات العامة، سواء الرسمية أو غير الرسمية، وهي تعتبر فرصة في غاية الأهمية بالنسبة للمواطنين لتقديم ردود الفعل على قضية محددة (على سبيل المثال مشروع قانون قيد النظر، وحالة التعليم في المجتمع) أو مناقشة عامة يسعون من خلالها إلى المساس بمختلف القضايا التي تهمهمّ؛
- **المشاورات العامة:** كما ورد في الفصل السادس أعلاه، يجب على اللجان البرلمانية إشراك المجتمع المدني والمواطنين بوجه عام في النظر في مشاريع القوانين وإجراء التحقيقات. ويمكن لهذه المشاورات أن تكون غير رسمية (كالمحافل العامة، وجلسات إعداد التقارير) ورسمية (كجلسات استماع عامة) وتقنية (كالاستطلاعات) إضافة إلى أخرى بسيطة (كالتماس التقارير عبر الرسائل القصيرة). ويمكن أن تشمل أيضا المشاركة عبر العالم الإفتراضي، بما في ذلك ردود الفعل على الانترنت، والدراسات الاستقصائية عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛
- **مشاورات داخل الحزب:** يشكل معظم الأعضاء جزءا من حزب سياسي يمثلونه في البرلمان، ولدى كثير من هذه الأحزاب فروع محلية يمثلها عضو معين. وتجدر الإشارة أنه من خلال هذه الفروع أومن خلال مشاورات منظمة داخل الحزب، يمكن لعضو البرلمان الحصول على معلومات حول وجهات نظر مؤيديهم.

غانا: ربط المواطنين بالبرلمان وتطبيقه على أهداف التنمية المستدامة

أطلقت اللجنة المعنية بضمانات حكومة برلمان غانا بوابة إلكترونية سنة 2015 بدعم من الشركاء الخارجيين، تمكن المواطنين من إعطاء ردود أفعالهم على أعمالها بشكل مستمر وتسليط الضوء على القضايا التي تهمهم وتمكن المواطنين من خلال تبني وسائل جديدة من المشاركة في البرلمان، مما أسفر عنه لجنة عمل أكثر فعالية وأكثر كفاءة. يمكن تغيير قواعد اللعبة عبر ربط جسور التواصل بين اللجان والمجتمعات المحلية وضمان سماع أصواتهم والدفاع عن القضايا التي تهمهم.

http: / / thebftonline.com / business / economy / 19095 / connecting - citizens - to - parliament - initiative - records - massive - success - .html

فيما يتعلق بمجلس المستشارين نص الهدف الخامس من خطته الاستراتيجية برسم الفترة 2015 – 2018 على وضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس، ومن الإجراءات ذات الأولوية المرتبطة بتحقيق هذا الهدف يمكن الإشارة إلى ما يلي :

- تعديل النظام الداخلي لمأسسة العمل الترافعي للمجتمع المدني على مستوى المجلس (نظام للتسجيل لدى مكتب المجلس حسب موضوعات الترافع، كيفيات وشروط تنظيم الأنشطة المتعلقة بالترافع، شفافية عمليات الترافع، إمكانية الاستماع إلى ممثلي المجتمع المدني في إطار عمل اللجان الدائمة، وضع البنيات التنظيمية لتلقي ومعالجة الملتمسات والعرائض في إطار أجرأة القانونين التنظيميين رقم 44.14 و64.14 مع مراعاة الانسجام مع مجلس النواب).

- وضع أرضية plateforme منهجية للاستشارة العمومية سواء عبر منظمات المجتمع المدني، أو عبر رؤساء الجماعات الترابية أو مع المواطنات أو المواطنين مباشرة، بما في ذلك الاستشارة العمومية الإلكترونية في مختلف مجالات العمل التشريعي والرقابي لمجلس المستشارين .

أ.العملية التشاركية لوضع القانون:

تعتبرالعملية التشاركية لوضع القوانين إجراء يقوم من خلاله البرلمان، بإشراك المواطنين في النظر في مشاريع القوانين المعروضة عليه بغية تتبعها وأخذها بعين الاعتبار.

تتم عملية البت في مشروع القانون داخل البرلمان عبرعدة مراحل، وتضم هذه الأخيرة عددا من "القراءات" أو المناقشات. تجدر الإشارة إلى أنه يمكن للمواطنين في بعض التجارب المقارنة المشاركة في العمل البرلماني، وذلك في مرحلة اللجان، للإدلاء بإسهاماتهم والمشاركة بمداخلاتهم في وقت محدد، قبل تعديل مشاريع القوانين.

تعتبر الأيام الدراسية الوسيلة الأكثر شيوعا من أجل إشراك المواطنين وحثهم على الإدلاء بآرائهم. تشكل هذه الجلسة المكان الملائم الذي يتم فيه دعوة المواطنين المهتمين والمجتمع المدني والخبراء للحضور وتقديم الملاحظات، شفوية كانت أم مكتوبة، والتي تخص جوانب محددة من مشروع القانون أومحتواه الكامل. كما تمثل هذه الجلسة فرصة مواتية لأعضاء اللجنة من أجل طرح الأسئلة والحصول على الأجوبة من طرف الأعضاء.

ولعل تأسيس لجنة برلمانية تعمل على إجراء جلسات علنية خارج الدوائرالانتخابية أو حرمة البرلمان بصفة عامة، يمكن أن يكون أكثر فعالية، إذ يمكن من خلالها للبرلمان إعطاء الفرصة للمزيد من الجماعات والمواطنين من مناطق مختلفة لتقديم مساهماتهم بشأن مشروع القانون. ويتطلب هذا بالطبع موارد والتزاما من طرف الموظفين لتنظيم مثل هذه الزيارات، وعند انعقاد هذه الجلسات يتعين الاستماع إلى أطراف جديدة عوض الاقتصار على الأطراف المعتادة.

جورجيا: تشرك لجنة الزراعة المزارعين في تحسين التعاونيات

بدأت اللجنة المعنية بالزراعة في برلمان جورجيا بإجراء زيارات ميدانية وجلسات علنية خارج البرلمان سنة 2014. فبعد وضعها خطة عمل لعدة سنوات تسعى من خلالها إلى تحسين قدرتها (بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) اختارت اللجنة الاستماع إلى اقتراحات المزارعين والعاملين في القطاع سعيا منها لأخذ القضايا، التي يمكن أن يتم تجاوزها في البرلمان، بعين الاعتبار محاولة معالجتها والوصول إلى حلول ترضي كافة الأطراف. وقد حضر 200 مزارعا على الأقل من كافة أنحاء البلاد هذه الجلسات، ويرجع هذا إلى أن التعاونيات الزراعية أثارت الكثير من المخاوف لدى المزارعين، علما أن الزراعة تشكل القطب الأساسي للتنمية في جورجيا. استنادا إلى الردود على الإستبيانات الواردة، بدأت اللجنة باعتماد تعديلات على قانون التعاونيات، مما من شأنه أن يعود بالنفع على المزارعين.

استعراض منتصف المدة لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بتعزيز نظام الديمقراطية البرلمانية في جورجيا (يناير 2016).

من ناحية أخرى، يمكن للجنة أومجلس أن يكون سباقا إلى توفير المعلومات للمواطنين فيما يتعلق بمراجعة مشاريع القوانين، وذلك عن طريق نشر هذه المشاريع (سواء عبر الصحف أوالإنترنيت)، أو الجلسات والاجتماعات من أجل النظر في مشاريع القوانين والتقارير المقدمة من قبل مختلف الأفراد والجماعات.

في المغرب ينص الفصل 14 من الدستور على حق المواطنات والمواطنين في تقديم الملتمسات في مجال التشريع كما ينص الفصل 15 من الدستورعلى حق المواطنات والمواطنين في تقديم العرائض. وتحدد كيفيات تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض

بمقتضى القانونين التنظيميين رقم 64.14 و44.14 ، ويجري كل من مجلسي النواب والمستشارين مراجعات لنظاميهما الداخليين من أجل استكمال تحديد مسطرة التعامل مع هاتين الآليتين للديمقراطية التشاركية.

ب. تسهيل الميزانية التشاركية:

بالرغم من أن صياغة وعرض الميزانية تعتبر في الأصل من اختصاص السلطة التنفيذية، إلا أنه ينبغي على البرلمان إشراك المواطنين في إعداد الميزانية العامة للدولة. والملاحظ أن البرلمان في بعض الدول لا يساهم في إشراك المواطنين في جميع أنحاء دورة الميزانية، بما في ذلك في مشاورات ما قبل الميزانية لسماع وجهات نظر المواطنين قبل الحصول على الميزانية من وزارة المالية. ويمكن إجراء هذه المشاورات القبلية للميزانية من قبل اللجنة المختصة بالميزانية أو المالية، والتي من شأنها أن تكون اللجنة الابتدائية أو الرئيسية لمراجعة مشروع الميزانية قبل اعتماده من قبل المجلس، ويمكن أن تتوسع المشاورات لتشمل جميع اللجان القطاعية أيضا.

ولقد أصبح بمقدور المواطنين بفضل التقدم التكنولوجي، تتبع المناقشات التي تدور حول الميزانية في الوقت الحقيقي. تم تطبيق هذه التقنيات على الميزانيات الحكومية المحلية حتى الوقت الراهن (انظر الإطار أدناه)، ولكن لا ضير في استخدامها على مستوى البرلمان لضمان تقديم الردود والآراء للمواطنين بشأن مختلف جوانب الميزانية وكيف يمكن لها أن تؤثر عليهم.

أوكرانيا: إشراك المواطنين في إعداد الميزانية

يعمل الشمال المفتوح منذ سنة 2014 مع مدينة كييف على توفير وسائل جديدة لمساهمة المواطنين في عملية وضع وإقرار الموازنة السنوية للمدينة. فبفضل الدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات - بوابة متقدمة مخصصة بمدينة كييف – يتمكن سكان المدينة من مراقبة مشاريع الميزانية السنوية والحصول

على ردود أفعال مفصلة على بنود محددة والعناوين الرئيسية والفرعية فيما يخص الميزانية. يتم تجميع هذه المداخلات عن طريق البوابة ويتم تقديمها للموظفين والمسؤولين الذين تم انتخابهم نظرا لكونهم يتخذون قرارات متعلقة بتوزيعات الميزانية.

www.opennorth.ca

يجب على الهيئات المسؤولة على مراقبة تنفيذ الميزانية استشارة المواطنين والمجتمع المدني بخصوص ظروف تنفيذ الميزانيات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ج. إدماج المواطنين في مراقبة وتنفيذ القوانين والسياسات:

كما هو الحال مع الميزانيات ووضع القوانين، يلعب البرلمان دورا رئيسيا في مراقبة تنفيذ القوانين وتمريرها إلى السلطة التنفيذية التي يتعين عليها تنفيذها وفقا لنية البرلمان. وكما هو الحال مع وظائف أخرى للبرلمان، هناك عدة سبل يمكن من خلالها المساهمة في إشراك المواطنين والمجتمع المدني في هذه العملية.

وكما هو الحال مع تنفيذ الميزانية، فإن أصحاب المصلحة والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال معين (أو المعنية مباشرة بهدف من أهداف التنمية المستدامة) ستشهد أثر التشريعات الجديدة أولا، وهي التي ستكون مضطرة إلى التعايش مع ما اعتمده البرلمان من قوانين، وسوف ترى ماإذا تم الوفاء بقصد البرلمان في ما يتعلق بتنفيذ وتطبيق القانون (والنصوص التنظيمية والسياسات القطاعية والأفقية) من قبل السلطة التنفيذية.

هدف التنمية المستدامة 5 : الأردن، النساء البرلمانيات يشاركن الهيئات الناخبة

لا تزال المرأة تمثل نسبة صغيرة من البرلمانيين المنتخبين في البرلمان الأردني. غير أنه، بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، تم تشكيل تجمع نسائي في عام 2014. تلقى الفريق الدعم وذلك لتشجيع التفاعل بشكل أكثر قوة بين الناخبين والأعضاء في الأردن. وشمل ذلك سلسلة من المنتديات العامة التي عقدت في جميع أنحاء البلاد. تم تعيين كل امرأة برلمانية، ومدعومة من طرف الآخرين، في جهة واحدة، هذا مع إجراء سلسلة من المنتديات العامة في المنطقة بغية الاستماع إلى مطالب مواطني هذه المنطقة. وشمل ذلك إشراك المرأة على وجه التحديد، لضمان أنه تم أخذ آفاقهن ومخاوفهن بعين الاعتبار من قبل التجمع النسائي وذلك لتعزيزها والدفاع عنها فيما يخص القضايا الرئيسية في البرلمان.

يجب على البرلمان وضع إطار إجرائي للاستشارة العمومية مع المواطنين والمجتمع المدني بشكل منتظم وفعال. وتوجد وسائل مختلفة لتحقيق هذا الهدف، فقد وضعت بعض اللجان البرلمانية على سبيل المثال، خططا إستراتيجية (أو إجراءات) من شأنها أن تحدد أدوات وأساليب التعاقد الأساسية الرئيسية ومن تم العمل من أجل تنفيذ وصيانة هذه الأنظمة. سيكون للبرلمانات الأكثر رسوخا خطط عمل سنوية أوتقويمات تشريعية تبين كيفية استخدام البرلمان ولجانه لهذه الأدوات بالنسبة لكل مشروع قانون مراجع أو أي إجراء اتخذ. أما بالنسبة للآخرين فقد أنشئوا مراكز معلومات برلمانية تلعب دور تسهيل ردود الفعل على عمل البرلمان عن طريق التصويت.

ث - دور البرلماني في دعم مسلسلات التخطيط على مستوى الجماعات الترابية

يمكن للبرلمانيين استثمار رأس مالهم العلائقي للمساهمة في دعم مسلسلات التخطيط على مستوى الجماعات الترابية. كما يمكنهم

أن يساهموا في ضمان انسجام خطط التنمية على المستويين الوطني والترابي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تكون هذه الأهداف محط تعاقد بين المواطنين وممثليهم والسلطات العمومية.

IX. دور الإدارة البرلمانية

تواجه معظم البرلمانات وأعضاؤها التحدي المتمثل في الحاجة إلى إدارة برلمانية تتمتع بالعديد من الموارد والخبرات من أجل ضمان الدعم التقني لأدوار البرلمان في أجرأة وتتبع تنفيذ وتقييم أهداف التنمية المستدامة .

و يكون البرلمان بذلك في حاجة إلى موظفين ذوي قدرات عالية مما يمكنهم من الحصول على المعطيات وتحليلها وتقديم الاستشارة للبرلمان وأجهزته.

فمن أجل الحصول على المعرفة والمعلومات والبيانات اللازمة لتقييم جوهري لأي قضية معينة، يحتاج عضو البرلمان إلى مساعدة الموظفين البرلمانيين لتقديم إحاطات، وتنظيم جلسات استماع، وتحديد أصحاب المصلحة، وإجراء البحوث ودعم تطوير التعديلات والتقارير من طرف اللجان.

هناك ثلاثة هياكل أساسية يمكن في ظلها تنظيم المهنيين داخل البرلمان:

موظفواللجان: يقدمون المساعدات القانونية والدعم الإجرائي والمساعدة المباشرة إلى رئيس اللجنة وأعضائها إضافة إلى عقد الاجتماعات وجلسات الاستماع والمداولات؛

وحدات مهنية: يتم في بعض البرلمانات تنظيم الموظفين المهنيين على شكل وحدات على أساس مجال خبرتهم. وقد يشمل ذلك وحدة الشؤون القانونية، ووحدة متعلقة بالبحوث، شعبة المشورة الإجرائية إضافة إلى وحدة للتواصل والعلاقات العامة. وتعتبر هذه الوحدات المسؤولة عن تقديم المشورة والدعم لجميع اللجان والأعضاء، على أساس الطلب في المقام الأول.

وحدات متخصصة: ومنها على سبيل المثال مكاتب تحليل الميزانية المحدثة في عدد من البرلمانات، وتتشكل من موظفين مهنيين ذوو كفاءة عالية يقدمون تحاليل مختصة إلى اللجان المختصة مع تحليل اعتماد ورصد ميزانية الدولة السنوية. ولقد أنشأت بعض البرلمانات معاهد برلمانية تضم خبراء يقدمون للبرلمان بحوثا وتحاليل مفصلة.

بغض النظر عن اختلاف بنيات الإدارة البرلمانية، يتوجب على الموظفين أن يكونوا على دراية بأهداف التنمية المستدامة، وكذا الطريقة التي تنفذ بها والجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذها أيضا. يجب أن يتصدر السعي وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة قائمة الأولويات .

ومع ذلك، فإن الموارد المتاحة للبرلمانات لتوفير موظفين متخصصين غالبا ما تكون محدودة. وكما تغطي أهداف التنمية المستدامة تقريبا كل جوانب التنمية في أي بلد من البلدان، فمن المهم أن يكون لجميع موظفيها القدرة على فهم وتقدير أهدافها. يجب أن يتمتع الموظفون لديها بالقدرة على تقديم الدعم إلى البرلمان وأجهزته، وهوما يستلزم أيضا دعم قدرات الإدارة البرلمانية.

فيما يخص مجلس المستشارين، نص الهدف الثامن من خطة العمل الاستراتيجية برسم الفترة 2015 – 2018 على تحديث العمل البرلماني والإدارة البرلمانية بمجلس المستشارين. ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد عدد من الإجراءات ذات الأولوية، ومنها :

- تخصيص موارد قارة لتعبئة مساعدين (assistants parlementaires) للمستشارات والمستشارين على غرار ما هو معمول به في المؤسسات البرلمانية في الدول الديمقراطية العريقة؛
- توظيف محللين تشريعيين ومحللين ماليين لدى الفرق؛
- إحداث مديرية خاصة بتتبع وتقييم السياسات العمومية تتضمن ثلاثة أقسام: قسم تحليل الميزانية، قسم تتبع وتقييم السياسات العمومية القطاعية، وقسم تتبع وتقييم السياسات العمومية الترابية؛

- إحداث قسم خاص بالديمقراطية التشاركية والوساطة يتولى التدبير الإداري للمساطر المتعلقة بالعرائض والملتمسات في مجال التشريع، والسهر على التنظيم اللوجسيتيكي لمختلف أنشطة الديمقراطية التشاركية (الترافع والضغط، المنتديات التشاورية، الاستشارات العمومية...)؛
- إحداث وحدة للبحث والتوثيق لتقديم خدمات البحث الوثائقي والتحليل المقارن وأوراق العمل لفائدة المستشارين وفق معايير الاتحاد البرلماني الدولي المسماة الخطوط التوجيهية لمصالح البحث البرلماني؛
- إحداث وحدة لدى رئاسة المجلس مكلفة بقضايا حقوق الإنسان مهمتها تقديم الدعم التقني لمختلف أجهزة مجلس المستشارين (مكتب، فرق، لجان دائمة) في مجال ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها؛
- تحديث الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين على ضوء المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمواقع الإلكترونية للبرلمانات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي وقسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة[1] ؛
- إحداث بوابتين بالموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين خاصتين بالاستشارة العمومية الإلكترونية وبالعرائض والملتمسات في مجال التشريع؛
- إطلاق مبادرة المعطيات المفتوحة Open data عبر النشر الاستباقي لجميع المعلومات التي ينتجها أو يعالجها المجلس في إطار ممارسته لمهامه.

(1) Union interparlementaire, le Département des affaires économiques et sociales des Nations Unies et le Centre mondial pour les TIC au Parlement : Principes directeurs relatifs aux sites web parlementaires ; 2009

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: رقابة الميزانية في تنزانيا

أصبحت تنزانيا بلدا ديمقراطيا متعدد الأحزاب منذ عام 1995، وكان المجلس الوطني التنزاني يملك لجنة مالية تلعب دور استعراض ميزانية الدولة السنوية المقدمة من طرف الحكومة. إلا أن سلطة اللجنة المالية لإجراء تعديلات أو رفض ميزانيات قطاعية كانت محدودة.

في عام 2012 وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفرع المحلي الإفريقي البرلماني لمناهضة الفساد، والفرع الإقليمي للمنظمة العالمية للبرلمانيين لمحاربة الفساد، حدد رئيس الجمعية الوطنية الحاجة إلى عملية الموازنة الجديدة، وبدأ هذا مع استبدال اللجنة المالية بلجنة الميزانية في عام 2013.

في عام 2014 شكلت ومولت الجمعية الوطنية دائرة الموازنة مع 20 من الموظفين المهنيين الذين لديهم مهارات محددة تتعلق بالتحليل الاقتصادي والمالي. تكمن ولاية هذا القسم في دعم عمل لجنة الميزانية وذلك عن طريق مراجعة ميزانية الدولة السنوية قبل اعتمادها من قبل اللجنة. إضافة إلى تقديم الأوراق التحليلية والبحثية بناء على طلب من البرلمانيين أو اللجان. في عام 2015، وكجزء أخير من الإصلاح، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون الموازنة. هذا القانون الجديد يعزز من سلطة لجنة الميزانية لرفض أجزاء من، أو ميزانية الدولة السنوية بأكملها.

أنظر :

http://parliament.go.tz/polis/uploads/bills/acts/1452061777-ActNo-11-2015-Book-11-20.pdf

X. دور الفرق والمجموعات البرلمانية

طبقا للمادة 51 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين والمادة 22 من النظام الداخلي لمجلس النواب، يحق للفرق والمجموعات البرلمانية التوفر على إمكانيات مادية وبشرية كافية داخل مقر المجلس من مكاتب ومعدات وموظفين لتنظيم مصالحها الداخلية وسد حاجياتها المتعلقة باللجوء للخبرة والاستشارة عند الاقتضاء، بشكل يتناسب مع عدد أعضاء كل فريق أو مجموعة برلمانية، وتجدر الإشارة إلى أن مكتب كل مجلس من مجلسي البرلمان يسهر على توفير هذه الوسائل في حدود الموارد المتوفرة لكل مجلس.

ومن تم يمكن للفرق والمجموعات على سبيل المثال إحداث وحدات مختلطة مكونة من موظفيها ومن خبراء للعمل على بناء تصور ورؤية وكذا توجهات عمل كل فريق في مجال التشريع والمراقبة وتحليل السياسات العمومية المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يوجد في بعض الأنظمة البرلمانية ما يسمى ب 'وزارات الظل'، وهي على شاكلة حكومة بديلة تضم برلمانيين من المعارضة بمثابة الناطقين الرسميين باسم الوزارات المختصة أو جهات الاتصال المعنية بها داخل الحكومة. يتوجب على وزارات الظل هذه أن تكون مجهزة بشكل جيد، سواء بالمعرفة أو بالبيانات، لضمان فعالية عملها. وتساهم مثل هذه الآليات في أن تتكون لدى المعارضة رؤية واضحة فيما يخص أهداف التنمية المستدامة وخطة تنفيذها من أجل ضمان قدرة هذه الأخيرة على مراقبة الأنشطة الحكومية على أكمل وجه.

يجب أيضا التشديد على امتداد المدة المخصصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2015 – 2030)، على أهمية التناوب الديمقراطي على مواقع التسيير الحكومي والمعارضة، حيث يجب أن يكون كل من الأغلبية والمعارضة على دراية كافية بأهداف التنمية المستدامة وأن يلتزما باستمرار تنفيذها، وذلك لضمان أن أي تغيير يطرأ على الحكومة لا ينعكس سلبا على التنفيذ.

آلية المجموعات متعددة الأحزاب:

كان هناك ازدياد في السنوات الخمس عشرة الماضية في نسبة مجموعات البرلمانيين الذين يحملون نفس الأفكار داخل برلمان يتكون من مجموعات حزبية مختلفة. وتخول هذه المجموعات فرصة للأعضاء ذوي المصالح المشتركة لمناقشة تعزيز التشريعات والسياسات التي تعكس تلك المصالح. تسمح هذه المجموعات بإزالة حواجز الحزب وتعزيز الحوار بين الأعضاء مما يساهم في التوصل إلى إجماع وتوافق في الآراء يمكن العمل به داخل مختلف الأحزاب أو داخل البرلمان عامة. تدافع بعض المجموعات الحزبية المتعددة الأحزاب عن قضايا المرأة، إضافة إلى أنها تشمل مجموعات تعاون برلمانية ومجموعات مرتبطة بشبكات إقليمية وعالمية من البرلمانيين.

وباعتبار أن أهداف التنمية المستدامة تغطي جميع مجالات التنمية، فإنه على سبيل المثال، سوف يدعو تجمع نسائي إلى الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، وسوف تدعو المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد للهدف السادس عشر(فيما يخص المحاسبة)، فيما سيدعو الفرع البرلماني المعني بأمور المناخ إلى الهدف السابع (المتعلق بالطاقة النظيفة). إلا أن هناك أيضا مجالا للعمل من طرف المجموعات المتعددة الأحزاب على أهداف التنمية المستدامة بصورة عامة. وقد أنشأت بعض البرلمانات مجموعات عمل تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (فيما تم إنشاء عدد قليل منها في إطار السعي وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة). تصبح المجموعة إذن مكانا للتعلم المتبادل والترافع بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فرقة العمل على أهداف التنمية المستدامة بباكستان

مع اعتماد برنامج السعي وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر عام 2015، أنشأت الجمعية الوطنية الباكستانية مجموعة العمل التي تجمع بين النواب من جميع الأحزاب الكبرى.

و يسعى فريق العمل هذا إلى تحقيق هدف يتكون من شقين أساسيين: 1 – توفير المعلومات حول أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمان في تنفيذها؛ 2 – إنشاء مكان يمكن من خلاله للنواب والأحزاب إضافة إلى البرلمان تنسيق العمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

افتتح الناطق الرسمي باسم الجمعية الوطنية سردار عياض صادق (Sardar Ayaz Sadiq) الأمانة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في 16 فبراير 2016.

يمكن أن تشكل مجموعة تشمل جميع الأحزاب مجالا لبناء التوافق بصدد أجرأة أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك ينبغي التأكد من تملك البرلمانيين والأحزاب التي ينتمون إليها للمعرفة الكافية والالتزام الكامل بتحقيق هذه الأهداف.

XI. بناء قدرات أعضاء البرلمان وأجهزته العاملة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة :

يشكل تحقيق التنمية المستدامة تحديا للأجيال، لذا يتعين أن تتوفر البرلمانات على قدرات جديدة ووضع آليات مؤسساتية ملائمة بغية تحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.

ويمكن أن يكون رهان تحقيق أهداف التنمية المستدامة مدخلا لوضع مخططات بناء قدرات وتطوير مؤسساتي لعمل البرلمانات لإعمال مهامها الدستورية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد التمست بعض البرلمانات أهمية السعي وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة (بالإضافة إلى الأهداف الإنمائية للألفية)، وساهمت في تطوير معارف ومكتسبات إضافة إلى ممارسات جيدة من شأنها أن تعززالسعي وراء تحقيق الأهداف المتوخاة.

اندونيسيا: دليل البرلمانيين إلى الأهداف الإنمائية للألفية

أنشأ مجلس النواب الإندونيسي عام 2003 فرقة عمل برلمانية خاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أنشئت فرقة العمل في هذا الصدد دليلا للنواب البرلمانيين، متعلقا بالأهداف الإنمائية للألفية. ويوفرهذا الدليل مجموعة من الأسئلة الرئيسية التي يتوجب على النواب البرلمانيين أخذها بعين الاعتبارفيما يتعلق بمشاريع القوانين والأنشطة الحكومية التي تصب مصب تحقيق الأهداف المبتغاة من التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يوفر هذا الدليل نموذجا يسعى لإشراك المواطنين وتفعيلهم إضافة إلى ما يتوجب على النواب البرلمانيين مراعاته واعتباره أثناء الإجراءات الميدانية، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني.

ضمن نفس المنطق تم إنجاز مشاريع وبرامج مع منظمات، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سبيل المثال، لمساعدتهم على بناء القدرات، والإطار القانوني، والأدوات والآليات اللازمة للسعي وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك أدوات مختلفة، مثل أوراش العمل والندوات وتداريب الموظفين وأعضاء البرلمان في إطار اكتساب مهارات تمكنهم من تطوير نمط إنجاز مهامهم. وعندما يتم استثمار هذه القدرات في التخطيط على المدى الطويل، يصير من الممكن جعل البرلمان شريكا كاملا وفعالا في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ساموا: تعريف النواب الجدد بأهداف التنمية المستدامة

عقب الانتخابات العامة في مارس 2016، نظمت مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب الأمين العام للمجلس التشريعي والوزارات الحكومية، برنامجا تعريفيا لأعضاء البرلمان المنتخبين حديثا يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وقد كان البرنامج جزءا من توجيه أوسع للأعضاء الجدد يهدف إلى إعطائهم فرصة لفهم دورهم بشكل أفضل في تحقيق الأهداف والدعم الذي يمكن أن يحصلوا عليه من الأمم المتحدة بغية الدفع بعجلة التقدم إلى الأمام.

www.ilo.org/suva/WCMS_460650/lang--en/index.htm

بالنظر إلى كل الالتزامات والمسؤوليات التي تترتب على البرلمان بموجب الدستور والمواثيق الدولية، واعتبارا للتحديات التي تفرضها هذه الالتزامات والمسؤوليات أمام البرلمان على مستوى أجرأة ورصد وتتبع أهداف التنمية المستدامة، يحاول هذا الكتيب أن يقدم مفتاحا لأعضاء مجلس المستشارين، الذي هو على استعداد للانخراط في السعي وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستنادا إلى المعلومات الواردة في هذا الدليل، والأمثلة التي قدمت من مختلف البلدان، يمكن للمجلس وضع دراسة الجدوى القائمة على تقييم الاحتياجات، والتي يمكن أن تكون أساسا لوضع البرامج الضرورية الهادفة إلى أن تجعل من البرلمان شريكا فعالا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن للمجلس أن يقدم عرضا من أجل الحصول على دعم من المنظمات الدولية والإقليمية التي تقدم التمويل والمشورة التقنية وغيرها من الموارد لدعم البرلمانات الحريصة على بناء قدرات أعضائها وموظفيها لتكون قادرة على المشاركة الكاملة في تقديم وتحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة.

الملحـــــق

إعلان الرباط
حول دور البرلمان في رصد وتنفيذ
أهداف التنمية المستدامة

إن المشاركات والمشاركين في فعاليات الندوة البرلمانية المنظمة من طرف مجلس المستشارين بتاريخ 19 يناير 2017، بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية وبشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛

إذ ينوهون بمبادرة مجلس المستشارين بتبني جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتاريخ 25 شتنبر 2015، ولا سيما الهدف 16 الذي تلتزم الدول الأعضاء من خلاله بتعزيز الحكامة الشاملة والسِّلمية، عبر جعل البرلمانات مؤسسات تمثيلية وتشاركية وشاملة وخاضعة للمساءلة، سيما الأهداف الجزئية 16.6 و16.7؛

وإذ يستحضرون الدور الهام للبرلمان في تعزيز وتنفيذ ورصد جدول أعمال 2030 وكذا أهداف التنمية المستدامة، وفق ما ورد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 70 / 1، لاسيما الفقرة 45 والفقرة 52 منه، وتماشيا مع مضامين تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عدد A / 70 / 917 بعنوان "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي"، لاسيما الفقرة 7 والفقرة 10 منه؛

وإذ يثمنون الجهود التي يقوم بها مجلس المستشارين على مستوى دعم الديمقراطية التشاركية، عبر جعل المجلس فضاءا حاضنا للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، بما يتيح للمواطنات والمواطنين فرصة المشاركة في إعداد السياسات العمومية، وبالتالي في صنع القرار؛

وإذ يقرون بأهمية دعم الجهود الرامية إلى ضمان الفعالية والنجاعة في استعمال ورصد الموارد التي من شأنها تعزيز تنفيذ جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة وفقا لخطة عمل

أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المنعقد بأديس أبابا خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 يوليوز 2016 وغيرها من الوثائق الختامية ذات الصلة؛

وإذ يستحضرون أهمية تعاون الشركاء الدوليين للتنمية مع البرلمانيين وأصحاب المصلحة الوطنية الآخرين بغية إحراز تقدم في جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

يدعون إلى ما يلي:

1. التزام مجلس المستشارين بإقامة شراكات وثيقة مع القطاعات والمصالح الحكومية والسلطات المستقلة والمجتمع المدني لدعم التنفيذ الشامل لجدول أعمال 2030 ولأهداف التنمية المستدامة؛

2. المصادقة على مشروع الدليل البرلماني الذي يتناول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والذي يسلط الضوء على مختلف المناهج التي يمكن للبرلمانيين اعتمادها من أجل تنفيذ ورصد وتتبع أهداف التنمية المستدامة؛

3. بذل كل الجهود الممكنة حتى يتسنى استخدام الآليات البرلمانية من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها حديثا، بما في ذلك الهدف 16 الذي يتطرق إلى الحكامة ومكافحة الفساد وسيادة القانون؛

4. حث الحكومة وتحفيز المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة – مثل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي– على الشروع في عملية تشاورية واسعة النطاق، تشمل البرلمان والمجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة، وذلك قبل تقديم تقارير الاستعراض الوطني التطوعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إضافة إلى إشراك البرلمانات في الجلسات التي يقيمها المنتدى وفي مختلف الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛

5. دعم أنشطة التوعية القائمة حول جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تستهدف البرلمانيين والموظفين

البرلمانيين بغية ضمان تماشيها مع الأنشطة المقامة على الصعيد المحلي والدولي والتي تستهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

6. تشجيع التعاون عبر المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، بغية تمكين البرلمانيين من تبادل الخبرات والتجارب فيما يتعلق بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة؛

7. إحداث مجموعة عمل برلمانية تضم مختلف التمثيليات السياسية والمهنية والنقابية المكونة لمجلس المستشارين، تعنى بالسهر على ضمان استجابة التشريعات والسياسات العمومية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وتهتم برصد وتتبع مختلف الإجراءات والتدابير ذات الصلة؛

8. التعاون مع السلطة التنفيذية لإعادة النظر في الإطار التشريعي القائم من أجل:

أ. تحديد الفرص التي يمكن استغلالها للإصلاح بهدف دعم سن و / أو تعديل التشريعات من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لاسيما فيما يرتبط بتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج الفئات المهمشة؛

ب. تحديد الفرص التي تسمح بتعزيز قوانين المساءلة ومكافحة الفساد، من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

9. تعزيز الآليات البرلمانية في مجالي الرقابة وتقييم السياسات العمومية من أجل ضمان تمتع البرلمانيين بالقدرة على رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وامتلاكهم للوسائل اللازمة، بما في ذلك:

أ. تعزيز قدرات اللجان البرلمانية حتى يتسنى لها القيام بالرقابة الفعالة لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ضمان توفر اللجان على الموظفين المؤهلين والموارد الكافية لكي تقوم بتنفيذ عمليات رقابة تتسم بالتشاركية والشفافية؛

ب. تعزيز الرقابة البرلمانية للموارد الوطنية بما في ذلك مساعدات التنمية، للتأكد من أن الموارد الوطنية والمساعدات الخارجية يتم تدبيرها بفعالية ونزاهة لتحقيق أولويات التنمية الوطنية، مع تركيز خاص على أهداف التنمية المستدامة؛

ج. دعم استخدام وتطوير الآليات التي تمكن البرلمانيين من إجراء رقابة أكثر فعالية على مشاريع القوانين والميزانيات والبرامج والسياسات المقترحة، لتقييم مدى ملاءمتها لأهداف التنمية المستدامة؛

10. تعزيز آليات مراقبة تنفيذ الميزانية من أجل ضمان ما يلي:

أ. تحليل اعتمادات الميزانية والنفقات لتقييم مدى فعالية مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

ب. اشتمال تحليل الميزانية على مراجعة للموارد الوطنية والخارجية من أجل تمكين البرلمانيين من العمل بشكل أكثر فعالية لتعزيز التنمية؛

ج. تمتع البرلمانيين بالقوة والقدرة على المشاركة بفعالية في عمليات وضع الميزانية وإقرارها والإشراف عليها، من أجل تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال وناجع وخاضع للمساءلة؛

11. دعم التنسيق مع الهيئات الترابية المنتخبة (مثل الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية) من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة والتأكد من ارتباطها الوثيق بتطلعات وحاجيات السكان، لاسيما ضمن دورات الملتقى البرلماني للجهات، الذي تأسس بمبادرة من مجلس المستشارين وبشراكة مع رؤساء الجهات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 6 يونيو 2016، بمثابة إطار للتنسيق المؤسساتي من أجل إنجاح ورش الجهوية المتقدمة؛

12. تطوير علاقة منتظمة مع المندوبية السامية للتخطيط، بصفتها الهيئة الوطنية الرسمية المعنية بالإحصاء وتجميع البيانات، لتشجيع إنتاج بيانات مفصلة وتمكين البرلمانيين من الاطلاع بشكل أفضل على البيانات المتعلقة بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، دعما للوظيفة التقييمية للبرلمان في تقييم الأثر الجغرافي والديموغرافي للبرامج والإجراءات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛

13. تعزيز التعاون مع مؤسسات المساءلة المستقلة (مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهيئات الحكامة والمجلس الأعلى للحسابات)، وتعزيز التعاون مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من أجل تمكين البرلمانيين من تطوير الشراكات التي من شأنها تعزيز جهودهم في تنفيذ ومراقبة أهداف التنمية المستدامة؛

14. دعم تطويرالآليات الرامية إلى تعزيز الشمولية البرلمانية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والمساءلة والشفافية من أجل تشجيع مشاركة المجتمع المدني في دعم تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة؛

15. تشجيع إشراك المواطنات والمواطنين في تطوير التشريعات والرقابة على السياسات الحكومية والبرلمانية فيما يخص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالفئات المهمشة؛

16. دعم أنشطة بناء القدرات التي تهم جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة بالنسبة لموظفي البرلمان من أجل ضمان امتلاكهم للقدرات السانحة بتقديم الدعم الفني والتقني للبرلمانيين في مجالات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

حرر بالرباط، في 19 يناير 2017.

فهرس المحتويات

كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين 9

الملخص التنفيذي 13

I. مدخل إلى أهداف التنمية المستدامة 17

II. فعالية التنمية وأهداف التنمية المستدامة 30

III. تنسيق الجهود لتنفيذ أفضل 37

IV. الأدوار الأساسية للبرلمان وأجرأة تنفيذ
أهداف التنمية المستدامة 52

V. التشريع من أجل تعزيز بيئة ملائمة
لأهداف التنمية المستدامة 54

VI. إعداد الميزانية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 61

VII. الرقابة البرلمانية: رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 71

VIII. تمثيل -إشراك المواطنين وتسهيل المشاركة العامة 82

IX. دور الإدارة البرلمانية 92

X. دور الفرق والمجموعات البرلمانية 96

XI. بناء قدرات أعضاء البرلمان وأجهزته العاملة
في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة 98

الملحـــق 101